



خَارِطة طريق لمكافحة عمل الأطفال، وخاصةً أسوأ أشكاله، في المنطقة العربية بحلول عام 2026 م

Picture by Kamal Kishore/reuters

إعداد الدكتورة حياة عسيران خبيرة إقليمية في مجال مكافحة عمل الأطفال- المنطقة العربية



وفقًا لأحدث تقرير (عمل الأطفال، التقديرات العالمية لعام ٢٠٢٠، التقديرات والطريق الى الأمام) صادر عن منظمة العمل الدولية واليونيسف <u>wcms_797515.pdf (ilo.org)</u> ، إرتفع عدد الأطفال العاملين إلى 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم - بزيادة قدرها 8.4 مليون طفل على مدى السنوات الأربع (2016-2020) - مع تعرض ملايين آخرين للخطر بسبب آثار حائحة كورونا

بعد التقرير من أن التقدم المحرَز بشأن إنهاء عمل الأطفال قد توقف لأول مرة منذ 20 عاما، مما عكس الإتجاه الهبوطي السابق الذي شهد إنخفاض عمل الأطفال بمقدار 94 مليون بين عامي 2000 و 2016 (عمل الأطفال: (التقديرات العالمية لعام 2020 ، الإتجاهات والطريق إلى الأمام

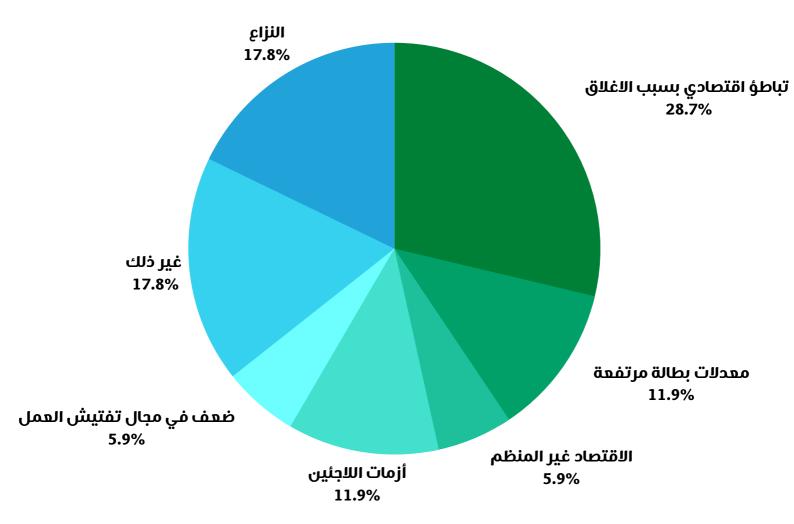
ووفقًا للتقرير نفسه المذكور أعلاه، كان هناك ما يقدر بنحو 2.45 مليون طفل عامل (0.69 مليون فتاة و1.76 مليون فتى فتى) في الدول العربية في بداية عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 6 في المائة من جميع الأطفال في المنطقة. أربعة من كل خمسة من أولئك الذين يعملون في عمل الأطفال - 1.9 مليون طفل - كانوا يعملون في أعمال خطرة تعرض صحتهم أو سلامتهم أو نموهم الأخلاقي للخطر بشكل مباشر. إن إنتشار عمل الأطفال في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي، ولكن إنتشار الأعمال الخطرة في المنطقة هو تقريبًا نفس الرقم العالمي. هذه الأرقام تسبق الوباء العالمي والوضع يزداد سوءًا، ليس فقط في الدول العربية ولكن على الصعيد العالمي أيضًا

ما بين بين المؤتمر العالمي الرابع لمكافحة عمل الأطفال في بوينس آيرس في عام 2017 إلى المؤتمر الأخير في جنوب أفريقيا في عام 2022، حدث الكثير على مستوى العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. منذ ذلك الحين، شهدت المنطقة العربية سلسلة من الصراعات وأزمات اللاجئين والنزوح الداخلي والإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية، إلى جانب تفشي جائحة COVID-19 الذي أثر على الجميع بطرق مماثلة. لكن، مع إفتقار العديد من بلدان المنطقة إلى نظم الحماية الإجتماعية المناسبة للأشخاص المهمشين وغير المؤمن عليهم، وخاصة في أوقات الصدمات، فإن الوباء كان أكثر ضررًا، مما كان له تأثير كبير على الأطفال، الفتيان والفتيات . حيث أصبح الأطفال بحاجة إلى العمل الشاق للتعويض عن فقدان أهاليهم لمصدر دخلهم، وفي الكثير من الحالات يتعرضون للمزيد من سوء المعاملة من قبل أصحاب عمله

ومع هذا العدد المتزايد في عمل الأطفال في الدول العربية، ومع تطور المشكلة إلى أشكال أكثر خطورة وحتى غير مشروعة من العمل، مثل الأطفال الذين يستخدمون في الإتجار بالمخدرات والنزاعات المسلحة داخل البلدان وكذلك عبر الحدود، يلزم إتخاذ إجراء إقليمي جماعي. لذلك، دعا البرلمان العربي في 12 يونيو 2021 بمناسبة "اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال" بوضع خارطة الطريق هذه، والتي تسرع في مكافحة عمل الأطفال في المنطقة



الأسباب الرئيسية لزيادة عمل الأطفال في المنطقة العربية بنائا على المشاورات الإقليمية للدول العربية إستعدادًا للمؤتمر العالمي الخامس حول عمل الأطفال (أقيم في جنوب إفريقيا ، 2022 م)، 15-16 ديسمبر 2021، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية ومنظمة العمل الدولية جنيف





خارطة طريق نحو مكافحة عمل الأطفال في المنطقة العربية

بناء على كل ما ذكر أعلاه، تعتمد هذه الخارطة على 6 مجالات تدخل ذات أولوية يمكن العمل بهما إقليميًا - وداخل كل بلد على حدة - من أجل تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال في المنطقة العربية وخاصة أسوأ أشكاله

مجال التدخل ذو الأولوية 1: حشد الدعم السياسي لبناء الزخم و البيئة السياسية من أجل التسريع بإتخاذ إُجراءات لمكافحة عمل الأطفال بوصفه أولوية رئيسية من أولويات حقوق الإنسان والأمن الإقليمي/الوطني

نقاط العمل 📆



تنظيم فعالية (جلسة/اجتماع/ندوة/ورشة عمل) بشأن عمل الأطفال وتحدياته والإستجابات اللازمة ضمن برلمانات البلدان الأعضاء، مع التشديد على أهميته كقضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل، بالإضافة إلى كونها قضية أمن قومى



تنظيم فعالية للبرلمان العربي (جلسة/ اجتماع/ندوة/ورشة عمل) بشأن عمل الأطفال في المنطقة العربية (طبيعته وحجمه وأسبابه وعواقبه وتحدياته وفرصه) مع التأكيد على أهميته كقضية رئيسة من قضايا حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي الإقليمي والإستقرار الإجتماعي



خلال اجتماعات البرلمان العربى وخاصةً قرب "اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال" في 12 یونیو من کل عام أو فی أی مناسبة ملائمة أخرى



• اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 12 حزيران/يونيو من کل عام • التواريخ والمناس



جميع أعضاء البرلمانات الوطنية، وخاصةً أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني

المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عمل الأطفال والقضايا ذات الصلة

خبراء متخصصون في القانون وفي مجال عمل الأطفال

الأطفال الذين سبق لهم العمل، فتيان وفتيات

البرلمانيون من جميع الدول العربية وخاصةً أعضاء اللجان الإجتماعية والقانونية

ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة

الإعلام ممثلو الأطفال الذين سبق لهم العمل

2.2

مجال التدخل ذو الأولوية 2: التصديق على جميع التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وعمل الأطفال وتنفيذها، وضمان مواعمتها مع التشريعات الوطنية وتعزيزها.

نقاط العمل 🍰

2.1 التصديق و التطبيق الإقليمي على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الإستخدام (1973) التي تتضمن ما يلي

تحديد سن أدنى للإلتحاق بالعمل أو التوظيف، لا يقل عن ال 15 سنة، بإستثناء البلدان التي تعاني من مشاكل إقتصادية خطيرة (14 سنة)، بشرط أن يتم رفعه مرة أخرى إلى 15 سنة عندما يتحسن الوضع السائد

وضع سياسات وطنية للقضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك خطط عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال كما فعلت بعض البلدان المذكورة سابقًا

ضمان التنفيذ الإقليمي لإتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال

التي ساعدت على تركيز الأضواء الدولية على الحاجة الملحة إلى إتخاذ إجراءات للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل الأولوية، دون فقدان الهدف الطويل الأجل المتمثل في القضاء الفعال على جميع أشكال عمل الأطفال

وتقضي الإتفاقية رقم 182 بأن تتخذ البلدان تدابير فورية وفعالة ومحددة زمنيًا للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في أقرب فرصة ممكنة. وقد صادت جميع الدول العربية على الإتفاقية ولكن ليس لدى جميعها التدابير المناسبة لوقف جميع فئات أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها على وجه السرعة

ويعني ما ورد أعلاه أنه يتعين على بلدان المنطقة حظر جميع هذه الأشكال من عمل الأطفال لأنها تضر أشد الضرر بصحة الطفل وحالته النفسية-الإجتماعية والبدنية. علاوةً على ذلك، فإنها تشمل إستخدام الأطفال وإستغلالهم في أنشطة غير مشروعة مثل الصراعات المسلحة والإتجار بالبشر وبيع أعضائهم والإتجار بالمخدرات والإستغلال الجنسي التجاري. ويتعين على البلدان موائمة قوانينها الوطنية مع الإلتزامات التي تم التعهد بها لدى التصديق على الإتفاقية 182، وإعتبار ذلك مسألة عاجلة

وتشمل التدابير الأخرى لتنفيذ الاتفاقية C.182 ما يلي:

يتعين على كل بلد أن يحدد قائمته الخاصة بالأشكال الخطرة المحظورة لعمل الأطفال تمشيًا مع الفقرة (د) من المادة 3 من الإتفاقية 182 وترشد التوصية رقم 190 وتوضح حالات الأشكال الخطرة لعمل الأطفال. ويتعين على البلدان التي لديها بالفعل قوائم بعمل الأطفال المحظور أن تقوم دائما بتنقيحها وتحديثها بما يتماشى مع الأشكال الجديدة والناشئة للأعمال الخطرة. وترد أدناه بعض الأمثلة

2.3 حشد الدول الأعضاء من أجل التصديق الإقليمي على إتفاقية منظمة العمل الدولية 189 و189 إتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) ومواءمة القوانين الوطنية بما يتماشى معها

تهدف إتفاقية وتوصية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 201) إلى ضمان ظروف عمل مناسبة لعاملات المنازل بمن فيهن الأطفال

متی

اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 12 حزيران/يونيو من كل عام

التواريخ والمناسبات الوطنية الملائمة الأخرى

وضع الموضوعات المذكورة أعلاه (عمل الأطفال وأسوأ أشكاله والعمل المنزلي) على جداول أعمال اللجان البرلمانية الوطنية واللجان البرلمانية ذات الصلة للمناقشة والعمل



جميع أعضاء البرلمانات الوطنية وخاصةً أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني

المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عمل الأطفال والقضايا ذات الصلة

خبراء متخصصون في القانون وفي مجال عمل الأطفال (بما في ذلك مواضيع محددة في عمل الأطفال مثل أولئك الذين لديهم دراية بالعمل في الشوارع والزراعة والعمل المنزلي والنزاعات (المسلحة وغيرها، حسب الحاجة

الأطفال الذين سبق لهم العمل، فتيان وفتيات



مجال التدخل ذو الأولوية 3: في ضوع إتفاقيتي منظمة العمل الدولية 138 و 182 وتوصياتهما، دعم تطوير خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال



تشجيع الحكومات، لا سيما وزارات العمل و/أو الشؤون الإجتماعية، على وضع خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال مع مراعاة ما يلى:

- تقييم أكثر أشكال عمل الأطفال إنتشارًا وخطورة في البلد.
- الأسباب الرئيسية (مثل الفقر، والإفتقار إلى أنظمة الحماية الإجتماعية للأسر المهمشة، وضعف فرص
 الحصول على التعليم الجيد والميسور التكلفة، والإفتقار إلى العمل اللائق للشباب والكبار، والنزاعات، وإنعدام الأمن الغذائي، إلخ.) والعواقب (مثل الأذى النفسي-الإجتماعي والجسدي، والإصابات والإعاقات، والوفاة، والعمالة غير الماهرة، ودورة الفقر المستمرة، وعدم المساواة الإجتماعية، وإنعدام الأمن، إلخ.)
- الوسائل المحتملة المختلفة لمعالجتها (مثل زيادة خطط الأمن الإجتماعي، وتحسين فرص التعليم الجيدة والميسورة التكلفة، وتوسيع نطاق التعليم للأطفال في الأزمات والسياق الإنساني، وزيادة فرص العمل اللائق لأسر الأطفال المعرضين للخطر، وخاصةً أولئك الذين يشاركون في أسوأ أشكال عمل الأطفال، وزيادة ودعم نظم رصد المتسربين من المدارس والأطفال العاملين، إلخ.).
 - وضع وتعزيز السياسات وتدابيرالعمل والحماية الإجتماعية اللازمة للعاملين في الإقتصاد غيرالرسمي، بمن فيهم العمال الشباب فوق الحد الأدنى لسن العمل؛
 - تطوير مساحات صديقة للأطفال ومراكز لمكافحة عمل الأطفال تهتم مباشرةً بالفتيان والفتيات المعرضين للخطر وبإحتياجاتهم.
 - تطوير إستراتيجيات ومواد توعية للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم وعامة الناس.
 - حث البرلمانيين الوطنيين على إعتماد هذه الخطط وتخصيص ميزانيات وطنية لها.

ضمان وجود برامج وخطط دعم محددين للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة أو الذين وقعوا ضحايا لها (على الصعيدين الوطني والإقليمي)

كما ذُكر اَنفًا، يَلزم وضَع برامَج خاصَةً لَلأَصْفالُ المتأثرين بالصراعات المسلحة أو الذين وقعوا ضحايا لها. يمكن أن يكون ذلك إما عن طريق التعميم ضمن خطط العمل الوطنية الحالية و/أو وضع برامج إقليمية محددة لهؤلاء الأطفال.

يجب أن يصبح الإهتمام بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة نقطة عمل عاجلة للبرلمانيين العرب. وهي قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل والأمن الإجتماعي الإقليمي.



- تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية والأطر الوطنية بين عامى 2024-2024
- يوصى لسوريا واليمن تحديث خطط عملهما الوطنية القديمة على وجه السرعة لتشمل تدابير خاصة بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.
- العراق وليبيا والسودان والصومال وفلسطين بحاجة إلى وضع خطط عمل من هذا القبيل على وجه السرعة.
- وضع وتنفيذ خطة إقليمية تتضمن بعض الإجراءات المحددة والمباشرة للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، بين عامي 2022 و 2026 (مثل البرامج التعليمية المصممة خصيصًا والمساحات الصديقة للطفل ومراكز لمكافحة عمل الأطفال توفر الدعم النفسى الإجتماعي والإقتصادي وبرامج إعادة التأهيل).



- الوزارات الوطنية للعمل، والشؤون الإجتماعية، والتعليم، والصحة، والدفاع والداخلية، والإعلام.
- جميع أعضاء البرلمانات الوطنية وخاصةً أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني
- المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة عمل الأطفال والقَّضايا ذات الملة
 - يمكن وضع خطة إقليمية ونقاط عمل بخصوص الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وتنسيقها من قبل البرلمان العربي (لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب) والمنظمات الإقليمية ذات الصلة مثل المجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل العربية.

مجال التدخل ذو الأولوية 4: تشجيع وتنظيم إدارة المعرفة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتوليد وتجميع/تصنيف ونشر البيانات الكمية والنوعية عن أسوأ أشكال عمل الأطفال.



4.1 تبادل المعلومات

- تبادل الدراسات بشأن الآثار السلبية لعمل الأطفال على صحة الأطفال ونموهم وتعليمهم.
- تبادل الخبرات في مجال التصدي لعمل الأطفال حسب قطاعات النشاط والفئات العمرية وأنواع العمل والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات الهادفة في مكافحة عمل الأطفال فيما بين بلدان المنطقة.

4. سد الثغرات في المعلومات

- إنتاج أدوات وطنية وإقليمية تساعد على تقييم حجم وخصائص عمل الأطفال كمدخلات لصياغة وتوجيه السياسات والإجراءات
- نشر الأدوات وجمع النتائج وتحليلها وتقاسمها مع الجميع لتوجيه ورصد السياسات والبرامج الإقليمية المتعلقة بعمل الأطفال، وخاصةً عمل الأطفال المتصل بالهجرة



- الخطوة الأولى بعد المصادقة على الإستراتيجية الحالية وحشد الدعم السياسي ضد عمل الأطفال بين البرلمانيين على الصعيدين الوطني والإقليمي
- في أي وقت عندما تكون هناك أي تقييمات ذات صلة يمكن من خلالها إدراج الأسئلة المتعلقة بعمل الأطفال (مثل الدراسات الإستقصائية الوطنية أو الإقليمية عن العمل، والخطط الوطنية أو الإقليمية لحماية الطفل، ودراسات الهجرة و/أو الإتجار عبر الحدود، إلخ.)
- جلسة إقليمية إستثنائية يمكن عقدها لتبادل الخبرات ونشر أدوات التقييم بشأن عمل الأطفال فيما بين الدول الأعضاء

الشركاء المحتملون

- لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب في البرلمان العربي تتابع وتراقب تنفيذ الاستراتيجية بالتنسيق مع جميع البرلمانات الوطنية ، خاصة مع لجانهم الاجتماعية والقانونية
- البرلمان العربي وجامعة الحول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل العربية
- المنظمات الدولية ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف-ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية و المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا) والمؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية والخبراء



08

5.1

مجال التدخل ذو الأولوية 5: زيادة الميزانيات الوطنية والإقليمية التي تدعم جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال

نقاط العمل 🗟

◄يجب أن تشمل الميزانيات الوطنية التي تقرها البرلمانات الوطنية تمويل البرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال

(خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال ومراكز مجتمعية لمكافحة عمل الأطفال وبرامج تعليمية خاصة والمدارس المجتمعية (توجد في بعض المجتمعات الصغيرة المعزولة أو البعيدة عن المدن الكبرى لتنقذ الأطفال المتسربين من المدارس الرسمية و تحاول تعويض الأطفال عن ما فاتهم في الدراسة و المدرسة الرسمية)) وبرامج التدريب المهنى ذات الصلة وأليات لإنفاذ القانون وظروف عمل لائقة للكبار

◄ توعية البلدان/الحكومات عن أهمية توحيد وتمويل الإجراءات الإقليمية ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال

لا سيما في خضم الأزمات وحالات ما بعد الأزمات. انشاء صندوق إقليمي خاص بتمويل برامج خاصة للأطفال العاملين



 عند عقد أقرب جلسة في البرلمان العربي وخاصة للجنة الطفولة واللجنة الإجتماعية واللجنة المالية للمناقشة والتوافق ثم رفع اقتراح للحكومات الوطنية لانشاء صندوق مشترك إقليمي لتمويل مشاريع عمل الاطفال بالتعاون ألبرلمانات الوطنية



- اللجنة الأصغر في البرلمان العربي (لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب) للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع جميع البرلمانيين، خاصةً اللجان الإجتماعية والقانونية و المالية.
- المنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية المحتملة التي يمكنها تمويل البرامج الإقليمية (على سبيل المثال: المجلس العربي للطفولة والتنمية، مؤسسة قطر، الصندوق الكويتي للتنمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة -اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلخ.)
 - دعم خبراء مختصین لتقدیر و تحدید المشاریع ذات الأولویة الوطنیة والاقلیمیة





6.1

6.3

مجال التدخل ذو الأولوية 6: توعية وتشجيع المؤسسات التجارية/الشركات الوطنية والإقليمية على مكافحة عمل الأطفال



توعية الشركات والمؤسسات الدولية لمراجعة سياساتها ومدونات قواعد السلوك الخاصة بها لوقف عمل الأطفال

ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. يمكن إستخدام دليل خاص أعدته منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية لأصحاب العمل للمساعدة في هذه العملية

wcms_ipec_pub_27555.pdf (www.ilo.org)

تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاريع المسؤولية الإجتماعية للشركات (CSR)

لمكافحة عمل الأطفال لضمان خلو سلاسل التوريد داخل القطاعات والأعمال التجارية السائدة في البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة من عمل الأطفال (لا سيما في قطاعات الإنتاج الزراعي والتعبئة والتغليف، والأنشطة المتعلقة بأعمال البناء، وصناعات الملابس وغيرها)

توعية وتعبئة الشركات الدولية العاملة في المنطقة من أجل التمويل المباشر أو الدعم من خلال إداراتها المعنية بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والمشاريع الإقليمية المتعلقة بعمل الأطفال

(أي المناطق المتأثرة بالأزمات وتعليم الأطفال المتسربين من المدارس ومراكز مكافحة عمل الأطفال ومراكز التدريب المهني، وتوفير فرص العمل اللائق للشباب في سن العمل القانوني ولأهالى الأطفال العاملين).



على الفور، إستنادًا إلى أجندات التموين أنخاصة بهم ولدي إعداد ميزانيات لمشاريع معينة



- يجب على البرلمان العربي والمجالس والبرلمانات الوطنية توعية الشركات الدولية للمساهمة في جعل مناطق وقطاعات العمل خالية من عمل الأطفال.
- اللجان الاقتصادية والمالية ضمن البرلمانات الوطنية و البرلمان العربي، وممثلي الشركات الوطنية والدولية (التي لديها أعمال تجارية في المنطقة)، والممارسات الجيدة للمسؤولية الإجتماعية للشركات على الصعيدين الوطني والإقليمي.
 - المنظمة الدولية لأصحاب العمل[24] وغيرها من المنظمات الإقليمية المماثلة



مرفق رقم 1

مرتكزات اعداد خارطة الطريق لمكافحة عمل الأطفال، وخاصة أسوأ أشكاله، في المنطقة العربية بحلول عام 2026

جدول المحتويات:

التعريفات والإطار القانوني
2- التحديات والإستجابات والممارسات الجيدة
2.2 الإستجابات والممارسات الجيدة
2.2.1 على المستويات السياسية والتشريعية
2.2.2 الإستجابات البرنامجية
(أ) برنامج أطفال بلا مأوى مصر
(ب) التعليم للجميع
(ج) بيئة تمكينية لمكافحة عمل الأطفال وأسوأ أشكاله: البنية التحتية الوطنية والحماية الإجتماعية وخدمات الدعم التعليمي
• المغرب و تحسين التشريعات و البنية التحتية و التعليم معًا
• قيام مصر بالقضاء التدريجي على المناطق الغير شرعية وجيوب الفقر (العشوائيات) 26
 الجزائر وتطوير برامج الحماية الإجتماعية عبر تمويل حكومي كبير
(د) المناهج/الطرق والإحتياجات المختلفة لعمل الأطفال في ظل الأزمات و الطوارئ 28
 مبادرة قطر العالمية للتعليم وتمويلها (مع اليونسكو)
• برامج دبي كيرز (Dubai Cares) للتعليم في وضع النزاعات واللجوء 29
 مراكز وأماكن مكافحة عمل الأطفال التي تقدم خدمات نفسية _ إجتماعية وترفيهية وتعليمية شاملة بتمويل دولي
(ه) المسؤولية الإجتماعية للشركات
• أرامكس ورواد التنمية في أربع دول عربية

32	• أصحاب الأعمال في سوريا
33	(و) التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي
33	(ز) التوعية الوطنية حول المشكلة في العراق
	2- المضي قدمًا: خارطة طريق نحو مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال
34	في المنطقة العربية

التعريفات والإطار القانونى:

بشكل عام، يمكن تعريف عمل الأطفال (child labour) بصفته عمل يزاوله الأطفال دون سن الثامنة عشرة من عمر هم في أنواع من الأنشطة أو في ظروف عمل تعتبر مضرة بصحتهم أو بنمو هم الجسدي أو العقلي. إلا أن ذلك يجب ألا يعني بالمطلق إدانة إستخدام الأطفال بجميع أشكاله (1). فقد يشارك بعض الأطفال في العمل لساعات محدودة ومسموح بها لسنهم وضمن بيئة آمنة [ILO Conventions and الأطفال في العمل لساعات محدودة ومسموح بها لسنهم وضمن بيئة آمنة [Recommendations on child labour (IPEC) light work) دون أن يؤثر ذلك على تعليمهم ، وبالتالي فإنه يمكن التمييز بين مفهوم الأطفال العاملين (او الأطفال دون أن يؤثر ذلك على تعليمهم ، وبالتالي فإنه يمكن التمييز بين مفهوم الأطفال العاملين (او الأطفال المنخرطين في العمل work) عموما و عمل الأطفال (child labour) على وجه الخصوص. تعريف الطفل بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هو الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

وهناك ثلاث اتفاقيات دولية توفر الاطار العام لتعريف عمل الأطفال وتنظيمه، وهي التالية:

إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل - 1989 التي تنص على وجوب أن تتخذ الدول األأطراف تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية واقتصادية وتربوية تكفل حماية الأطفال من "أي إستغلال إقتصادي ومن أداء أي عمل قد يعرض الطفل للخطر أو يتعارض مع تعليمه، أو أن يكون ضار بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الإجتماعي" ولهذا الغرض، تنص الإتفاقية على أن تعتمد الدول الأطراف على حد أدنى لسن العمل وتنظيم ساعات العمل وشروطه (المادة 22) وتستكمل هذه الإتفاقية ببروتوكولين إختياريين بشأن أسوء أشكال عمل الأطفال: تنص الإتفاقية على أن تعتمد الدول الأطراف موقف بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال: بروتوكول إختياري بشأن مشاركة الأطفال، وبغاء الأطفال، وبغاء الأطفال، وبغاء الأطفال، وإستخدام الأطفال في المواد والعروض الإباحية (2000).

إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الإستخدام لعام wcms c138 ar.pdf (ilo.org) 1973 التي تلزم الدول الأعضاء بتحديد السن الأدنى للعمل على ألا يقل عن 15 سنة أو 14 سنة في حالة البلدان الأقل تطوراً (المادة 2) وألا يقل عن 18 سنة في الأعمال الخطرة (المادة 3) وتنص الإتفاقية على أنه يجوز للقوانين و الأنظمة الوطنية أن تسمح باستخدام أو تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 سنة (بين 12 و 14 سنة في البلدان الأقل تطوراً اقتصاديا) في أعمال خفيفة لا يحتمل أن تكون ضارة بصحتهم و نموهم و تعليمهم (المادة 7)

إتفاقية منظمة العمل الدولية 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لعام 1999 (wcms c182 ar.pdf (ilo.org) التي تعرف الأطفال بكونهم جميع الأشخاص الذين هم دون سن الثامنة عشرة من عمرهم (المادة 2) وتقسم أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى أربع فئات (المادة 3) وهي كالتالى:

- أ) أشكال الرق كافة أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والإتجار بهم و عبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو ألجبري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الاجباري للأطفال لاستخدامهم في صراعات مسلحة؛
- ب) إستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة، أو لانتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية؟
- ت) إستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، لا سيما إنتاج وتجارة المخدرات بالشكل الذي حددت فيه في المعاهدات الدولية ذات الصلة والا تجار بها؟
- ث) الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى اإلضرار بصحة الأطفال أو بسلامتهم أو بسلوكهم الأخالقي (تحدد القوانين أو الأنظمة الوطنية لائحة بهذه الأعمال بما تنص عليه المادة 4

بالنسبة إلى الفئة الرابعة التي تشير إلى الأعمال الخطرة (hazardous child labour)، تترك الاتفاقية لكل دولة عضو مهمة تحديد قائمتها الخاصة بأنشطة العمل الخطرة. غير أنها تشير صراحة إلى التوصية 190 باعتبارها مرجعا للتشريعات الوطنية بشأن تنظيم العمل الخطر. وتطرح هذه التوصية المبادئ التوجيهية بشأن أنواع الأنشطة التي ينبغي اعتبارها أعمال خطرة، وهي التالية:

العمل ذو الطبيعة الخطرة (hazardous labour):

- 1) الأعمال التي تعرض الأطفال للإستغلال البدني أو النفسي أو الجنسي؛
- 2) الأعمال التي تزاول في باطن األأرض، أو تحت المياه، أو على إرتفاعات خطرة، أو في أماكن محصورة؛
- (3) الأعمال التي تستخدم فيها آلات ومعدات وأدوات خطرة، أو التي تستلزم مناولة أو نقل أحمال ألا تقيلة يدويًا
- 4) الأعمال التي تزاول في بيئة غير صحية يمكن أن تعرض الأطفال، على سبيل المثال، لمواد أو عوامل أو عمليات

خطرة، أو لدرجات حرارة أو مستويات ضوضاء أو إهتزازات ضارة بصحتهم؟

العمل في ظروف خطرة (hazardous conditions):

⁽¹⁾ عمل الأطفال: التقديرات العالمية لعام 2020 ، الإتجاهات والطريق إلى الأمام

5) الأعمال التي تزاول في ظروف بالغة الصعوبة كالعمل لساعات طويلة مثلاً، أو خلال الليل، أو
 العمل الذي يُحتفظ فيه بالطفل في مكان صاحب العمل دون سبب معقول .

يقدم الشكل رقم 1 أدناه، لمحة عامة عن مختلف فئات الأطفال العاملين إستنادًا إلى هذا الإطار العام. وهو يبين أنه ضمن الفئة الواسعة من الأطفال العاملين يمكن أن نجد على نحو خاص:

- عمل الأطفال الذي ينطوي عليه أسوأ أشكال العمل من دون أن يقتصر عليها؟
- العمل الخفيف الذي يعتبر إستثناء للحد الأدنى للسن الذي تسمح به القوانين الوطنية للأطفال بالعمل (بعض البلدان فقط) من سن 12 أو 13 إلى 15 سنة، هو عمل:
 - أ) لا يحتمل أن يكون ضار بصحتهم أو نموهم;
- ب) ألا يعطل مواظبتهم في دوام المدرسة، وإشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب التي تقرها السلطة المختصة، وألا يضعف قدرتهم على الإستفادة من التعليم الذي يتلقونه (الإتفاقية رقم 138 المادة 7) ولغرض القياس الإحصائي، تعرف التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية لعام 2017 العمل الخفيف بأنه يشمل الأأطفال الناشطين في العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة ويزاولون أعمال غير خطرة لأقل من 14 ساعة في الأسبوع.

الأطفال العاملون أو المنخرطون في العمل

Light work العمل الخفيف (مقبول)

إستثناء الحد الأدنى لسن العمل، في حال توفرت الشروط التالية:

- 1) عمل غير خطر وغير محظور
- 2) الطفل بين 12 و14 سنة من عمره
 - الا يضر بصحة الطفل أو نموه
 - 4) ألا يعيق تعليم الطفل

Child labour عمل الأطفال (غير مقبول)

أسوأ أشكال عمل األطفال

أسواء أشكال العمل غيرالمشروط)unconditional worst forms of child labour)

hazardous child الأعمال الخطرة (labour)

الشكل رقم 1: الفئات الفرعية للأطفال العاملين

التزمت معظم الدول العربية بالإتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه (بإسثناء فلسطين لأنها ليست عضوة في منظمة العمل الدولية؛ وبالتالي، لا تنتمي إلى أي إتفاقية من إتفاقيات المنظمة، والصومال التي لم تصدق على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدني لسن العمل).

وإعتمدت هذه الدول أحكام وطنية لحماية الطفل من عمل الأطفال (الملحق رقم 2). تنص هذه األأحكام على حد أدنى لسن الإستخدام أو العمل، وتنظم ظروف العمل للأطفال الذين تقل أعمار هم عن 18 سنة. إلا أن التعريف القانوني لعمل الأطفال يختلف من بلد الى بلد تبعًأ لثلاث فئات رئيسية من القوانين الوطنية:

1) الحد الأدنى لسن الاإستخدام أو العمل الذي يتراوح بين 14 سنة (مثلاً موريتانيا، اليمن, لبنان) و 16 سنة (مثلاً الجزائر، جيبوتي، الأردن، قطر، تونس).

2) الحد الأقصى لعدد ساعات العمل للأطفال دون سن الثامنة عشرة من عمر هم، والذي يمكن تحديده بشكل متفاوت بحسب الفئات العمرية المختلفة. أما التحديد األأكثر شيوعًا لعدد ساعات العمل القصوى للأطفال في المنطقة العربية، فهو 6 ساعات يوميًا.

3) أنواع الأنشطة الخطرة المحظورة على الأطفال تحت سن الثامنة عشرة أو ما يشار إليه بلائحة الأاعمال الخطرة (ففي حين إعتمدت معظم البلدان العربية مثل البحرين ولبنان وسوريا لائحة كاملة ومفصلة بالأعمال الخطرة، إختارت بلدان أخرى حظر الأعمال الخطرة عمومًا أو وضع قيود قانونية أقل تفصيلاً مثل السعودية و الصومال و الجزائر).

الملخص التنفيذي

وفقًا لأحدث تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) واليونيسف $^{[1]}$ ، إرتفع عدد الأطفال العاملين إلى 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم - بزيادة قدر ها 8.4 مليون طفل على مدى السنوات الأربع الماضية (2020-2016) - مع تعرض ملايين آخرين للخطر بسبب آثار 19-COVID. وحذر التقرير من أن التقدم المحرز بشأن إنهاء عمل الأطفال قد توقف لأول مرة منذ 20 عام، مما عكس الإتجاه الهبوطي السابق الذي شهد إنخفاض عمل الأطفال بمقدار 94 مليون بين عامى 2000 و 2016. $^{[2]}$

ووفقًا للتقرير نفسه المذكور أعلاه، كان هناك ما يقدر بنحو 2.45 مليون طفل – 0.69 مليون فتاة و 1.76 مليون فتى في الدول العربية القلامية في بداية عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 6 في المائة من جميع الأطفال في المنطقة. أربعة من كل خمسة من أولئك الذين يعملون في عمل الأطفال - 1.9 مليون طفل - كانوا يعملون في أعمال خطرة تعرض صحتهم أو سلامتهم أو نموهم الأخلاقي للخطر بشكل مباشر. إن إنتشار عمل الأطفال في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي، ولكن إنتشار الأعمال الخطرة في المنطقة هو تقريبًا نفس الرقم العالمي. هذه الأرقام تسبق الوباء العالمي والوضع يزداد سوءًا، ليس فقط في الدول العربية ولكن على الصعيد العالمي أيضًا.

من المؤتمر العالمي الرابع لمكافحة عمل الأطفال في بوينس آيرس في عام 2017 إلى المؤتمر الأخير في جنوب أفريقيا في عام 2022، حدث الكثير على مستوى العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. منذ ذلك الحين، شهدت المنطقة العربية سلسلة من الصراعات وأزمات اللاجئين والنزوح الداخلي والإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية، إلى جانب تفشي COVID-19 الذي أثر على الجميع بطرق مماثلة. لكن، مع إفتقار العديد من بلدان المنطقة إلى نظم الحماية الإجتماعية المناسبة للأشخاص المهمشين وغير المؤمن عليهم، وخاصة في أوقات الصدمات، فإن الوباء كان أكثر ضررًا، مما كان له تأثير كبير على الأطفال، الفتيان والفتيات. أصبح الأطفال بحاجة إلى العمل الشاق للتعويض عن فقدان أهاليهم لمصدر دخلهم، وفي الكثير من الحالات يتعرضون للمزيد من سوء المعاملة من قبل أصحاب عملهم.

ومع هذا العدد المتزايد في عمل الأطفال في الدول العربية، ومع تطور المشكلة إلى أشكال أكثر خطورة وحتى غير مشروعة من العمل، مثلاً الأطفال الذين يستخدمون في الإتجار بالمخدرات والنزاعات المسلحة داخل البلدان وكذلك عبر الحدود، يلزم إتخاذ إجراء إقليمي جماعي. لذلك، إتخذ البرلمانيون

العرب قرارًا في 12 يونيو 2021 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال بوضع خارطة الطريق هذه، والتي تسرع في مكافحة عمل الأطفال في المنطقة⁴¹.

(2) إرتفاع عمل الأطفال إلى 160 مليون - أول زيادة منذ عقدين (unicef.org).

(4) يدعو إلى وضع إستراتيجية لمكافحة عمل الأطفال

وكان الهدف هو تسليط الضوء إقليميًا على خطورة المشكلة، ووضعها مرة أخرى في صدارة جدول الأعمال الاجتماعي و السياسي لجامعة الدول العربية، وتحديد مجالات السياسة العامة للتدخل والعمل قبل المؤتمر العالمي المقبل لمكافحة عمل الأطفال المقرر عقده في عام 2026 وأيضًا بحلول عام 2025 (الهدف رقم 8-7 من أهداف التنمية المستدامة والذي يدعو إلى وضع حدِّ للعمل العمل الجبري وعمل الأطفال بحلول عام 2025). أطلقت جامعة الدول العربية التقرير الإقليمي الأول حول عمل الأطفال "عمل الأطفال في المنطقة العربية: در اسة نو عية وكمية" الذي أقرت القمة العربية لعام 2019 (بيروت، لبنان) توصياته وتضمن ضرورة تطوير هذه الإستراتيجية. لذلك، فهي متابعة للتقرير وتوصياته. بالإضافة إلى ذلك، فإن خارطة الطريق تستند إلى بيانات ومشاورات وتقارير إقليمية أخرى حديثة الصلة أجرتها منظمات إقليمية ودولية مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف.

وتعتمد خارطة الطريق، أيضًا، على المبادئ الأساسية لنداء ديربان للعمل Durban Call to) وتعتمد خارطة الطريق، أيضًا، على المبادئ الأساسية التي إتفق عليها جميع المندوبون الذين حضروا المؤتمر العالمي الخامس للقضاء على عمل الأطفال الذي عقد في مايو 2022 في ديربان، جنوب أفريقيا.

بنائا على كل ما ذكر أعلاه، تعتمد هذه الخارطة على 6 مجالات تدخل ذات أولوية يمكن العمل بهما إقليميًا وداخل كل بلد على حدة من أجل تسريع عملية مكافحة عمل الأطفال في المنطقة العربية وخاصة أسوأ أشكاله. وفي حين تحدد فيه الخارطة مجالات التدخل ذات الأولوية والإجراءات المحتملة التي يمكن إتخاذها، فإنها تنقل أيضًا بعض الممارسات الجيدة التي حدثت في المنطقة داخل كل مجال من مجالات التدخل هذه؛ للتعلم منها والتكيف معها وتوسيع نطاق ممارستها حسب الحاجة و الامكانيات. تشمل مجالات التدخل ال 6 ذات الأولوية ما يلي:

مجال التدخل ذي الأولوية 1: حشد الدعم السياسي لبناء الزخم و البيئة السياسية من أجل تسريع بإتخاذ إجراءات لمكافحة عمل الأطفال بوصفها أولوية رئيسية من أولويات حقوق الإنسان والأمن الإقليمي/الوطني.

مجال التدخل ذي الأولوية 2: التصديق على جميع التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وعمل الأطفال، وضمان مواءمتها مع التشريعات الوطنية وتطبيقها.

مجال التدخل ذي الأولوية 3: في ضوء إتفاقيتي منظمة العمل الدولية 138 و 182 وتوصياتهما، دعم تطوير خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال (على سبيل المثال في مصر ولبنان والأردن وتونس).

مجال التدخل ذي الأولوية 4: زيادة المعرفة الوطنية والإقليمية والبيانات الدقيقة حول عمل الأطفال وأسوأ أشكاله وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وإدارتها، النوعية والكمية.

مجال التدخل ذي الأولوية 5: زيادة الميزانيات الوطنية والإقليمية التي تدعم جميع الأنشطة المتعلقة بعمل الأطفال.

مجال التدخل ذي الأولوية 6: توعية وتشجيع الشركات الوطنية والإقليمية على مكافحة عمل الأطفال. تتبع كل مجال من مجالات التدخل نقاط عمل، تحدد أيضًا الإطار الزمني المحتمل وأصحاب المصلحة أو الشركاء بالتنفيذ. وسنتم متابعة خارطة الطريق من قبل أعضاء اللجان القانونية والإجتماعية في البرلمان العربي بهدف دعم توجيهها وتنفيذها داخل الدول و على الصعيد الاقليمي خاصة ، في السنوات الأربع المقبلة.

1. الخلفية والوقائع الإقليمية

1.1 الخلفية

وفقًا لتقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) واليونيسف [5] (2020)، إرتفع عدد الأطفال العاملين إلى 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم - بزيادة قدر ها 8.4 مليون طفل على مدى السنوات الأربع الماضية - مع تعرض ملايين آخرين للخطر بسبب آثار 19-COVID. وحذر التقرير نفسه من أن التقدم المحرز في إنهاء عمل الأطفال قد توقف لأول مرة منذ 20 عام، مما عكس الإتجاه الهبوطي السابق الذي شهد إنخفاض عمل الأطفال بمقدار 94 مليون بين عامي 2000 و 2016. [6]

ووفقا للتقرير نفسه المذكور أعلاه، كان هناك ما يقدر بنحو 2.45 مليون طفل – 0.69 مليون فتاة و 1.76 مليون فتى في الدول العربية [7] في بداية عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 6 في المائة من جميع الأطفال في المنطقة. أربعة من كل خمسة من أولئك الذين يعملون في عمل الأطفال - 1.9 مليون طفل - كانوا في أعمال خطرة تعرض صحتهم أو سلامتهم أو نموهم الأخلاقي للخطر بشكل مباشر. إن إنتشار عمل الأطفال في الدول العربية أقل بكثير من المتوسط العالمي، ولكن إنتشار الأعمال الخطرة في المنطقة هو تقريبًا نفس الرقم العالمي. وتعود هذه الأرقام إلى ما قبل الوباء العالمي حيث تفاقم الوضع، ليس فقط في الدول العربية ولكن أيضا على الصعيد العالمي.

من المؤتمر العالمي الرابع لمكافحة عمل الأطفال في بوينس آيرس في عام 2017 إلى المؤتمر الأخير في جنوب أفريقيا في عام 2022، حدث الكثير على مستوى العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة العربية سلسلة من النزاعات، وأزمات اللاجئين والنزوح الداخلي والإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية، إلى جانب تفشي كوفيد-19 الذي أثر على الجميع بطرق مماثلة. مع ذلك، ومع إفتقار العديد من بلدان المنطقة إلى الحماية الإجتماعية المناسبة للأشخاص المهمشين وغير المؤمن عليهم والعاملين في القطاعات الإقتصادية غير الرسمية، خاصة في أوقات الصدمة، فإن الوباء كان أكثر ضررًا، مما كان له تأثير كبير على الأطفال. ويحتاج العديد من الفتيان والفتيات إلى العمل للتعويض عن فقدان إهاليهم لمصادر الدخل، ومن ثم يتعرضون للمزيد من الأستغلال و سوء المعاملة من قبل الكبار وأصحاب العمل. كما ألقى الكثيرون باللوم عليهم في نشر المرض لأنهم لا يُظهرون أعراضه كما هو الحال لدى الكبار. [8]

(5) عمل الأطفال: التقديرات العالمية لعام 2020 ، والإتجاهات والطريق إلى الأمام

(6) عمل الأطفال يرتفع إلى 160 مليون - أول زيادة منذ عقدين (unicef.org).

(7) على النحو المحدد من قِبل ووفقًا للتجمعات الإقليمية التي تستخدّمها إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية. وهي تشمل: البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

(8) حددتها دولة واحدة عضوة في الإستبيان.

وبالتالي، في خضم التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة عمل الأطفال الذي عُقد في جنوب أفريقيا (مايو 2022) الذي نظمته منظمة العمل الدولية (منظمة الأمم المتحدة الرئيسية المكافة بمعالجة قضايا عمل الأطفال)، وُجد أنه من الأهمية بمكان التعرف على التحديات الجديدة وتحديد التحديات القديمة التي لا تزال قائمة والتي تراكمت عبر الزمن، على الصعيد العالمي وفي المنطقة العربية (الشرق الأوسط، دول شمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي). وشملت الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي ما يلي: (أ) تنظيم إجتماعات تشاورية إقليمية شارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون [9] من البلدان في المناطق المعنية (أي أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى والدول العربية وآسيا والمحيط المادي) (ب) إجراء دراسة إستقصائية قبل هذه الإجتماعات التشاورية ومناقشة نتائج الدراسة الإستقصائية والمشاورات ما يلي:

- 1. فهم أفضل لوضع كل بلد من حيث إلتزاماته السابقة والتقدم المحرز والتحديات التي واجهها منذ المؤتمر العالمي الأخير المعني بعمل الأطفال (الرابع) في الأرجنتين في عام 2017؛
- 2. تحديد التحديات الإقليمية المشتركة والممارسات الجيدة في مكافحة عمل الأطفال وإقتراح خطوات سياسية وتشريعية وبرنامجية يتم إتخاذها على وجه السرعة في السنوات الأربع القادمة حتى موعد المؤتمر العالمي القادم حول عمل الأطفال في عام 2026.

وستستخدم نتائج الدراسات الإستقصائية والإجتماعات التشاورية كمدخلات رئيسية لهذه الإستراتيجية لأنها شملت حوالي ستين في المائة[10] من الدول العربية التي هي دول أعضاء في البرلمانيين العرب.

المصادر الإقليمية الأخرى وأساس المعلومات

بالإضافة إلى الإجتماعات التشاورية الإقليمية والدراسات الإستقصائية المذكورة أعلاه، تستند خارطة الطريق هذه إلى مصادر أخرى أيضًا وتسترشد بها. وتشمل هذه المصادر الأبحاث والدراسات الإستقصائية والمبادرات والإجتماعات التشاورية الإقليمية التي أجريت مؤخرًا (آخر خمس سنوات) للمنطقة العربية سواءً من خلال جامعة الدول العربية أو غير ها من المنظمات الإقليمية والدولية. يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ظاهرة الأطفال الذين يعتبرون الشوارع مأوى لهم، 2022.دراسة نوعية حديثة أجرتها جامعة الدول العربية حول زيادة عدد الأطفال الذين يعتبرون الشوارع مأوى ومكان عمل لهم، خاصة وسط الحروب المستمرة واللاجئين والنازحين داخليًا وغيرها من السياقات الإقتصادية والإنسانية.

(9) وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والوزارات الأخرى ذات الصلة وأصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

(10) المملكة العربية السعودية، عمان، البحرين، اليمن، الكويت، قطر، ابنان، فلسطين، الأردن، العراق، مصر، المغرب، الصومال، جنوب السودان

- عمل الأطفال، التقديرات العالمية لعام 2020، الإتجاهات والطريق إلى الأمام.

على الرغم من أن هذا التقرير كان تقريرًا عالميًا نفذته اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، فإنه تضمن معلومات هامة جدًا عن عمل الأطفال في المنطقة العربية، لا سيما من حيث الحجم والطبيعة والمدى.

- الممارسات الجيدة في مكافحة عمل الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019.

تم إعداد هذا التقرير نتيجة للمشاورات المكثفة التي أجريت في بلدان عربية مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع إعطاء الأولوية للبلدان المتضررة بشدة من الأزمات والأوضاع الإنسانية وخاصة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة والأزمات الإقتصادية. كان هذا التقرير الأول من نوعه خلال فترة كوفيد-19 وبدعم من مشروع MAP-16 - منظمة العمل الدولية - جنيف، [1].

- الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء في المنطقة العربية

هذه الإستراتيجية التي نفذتها جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2019، تهدف إلى إرساء أسس بيئة آمنة للأطفال اللاجئين، تلبي إحتياجات الأطفال من خلال تحديد المصالح الفضلى للطفل، ووصوله إلى الفرص التعليمية، ومشاركته مع المجتمعات المحلية المضيفة والأسر في توفير الحماية للأطفال من العنف وسوء المعاملة والإهمال والإستغلال، مع حمايتهم من الزواج المبكر وعمل الأطفال والتجنيد من قبل أطراف النزاع [12].

. عمل الأطفال في المنطقة العربية: دراسة نوعية وكمية، 2018.

كان هذا أول تقرير عربي عن عمل الأطفال وأسوأ أشكاله والذي أعدته جامعة الدول العربية وأقرته قمة عربية في بيروت عام 2019. وشمل التقرير الذي أيده المجلس العربي للطفولة والتنمية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة, حالة عمل الأطفال في 22 دولة عربية (من 2000 إلى 2017). وحدد الأسباب والنتائج الرئيسية لعمل الأطفال، وبعض الممارسات الجيدة، وبناءًا على ذلك حدد توصيات للعمل. كانت إحدى هذه التوصيات صياغة إستراتيجية وخطة عمل الأطفال في المنطقة العربية.

- خارطة الطريق للإجراءات ذات الأولوية لإنهاء العنف ضد الأطفال في المنطقة العربية[13] التي تم تعزيز ها في عام 2021 بين الأمين العام لجامعة الدول العربية والممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، في ضوء الإتفاقية الأصلية بينهما لنفس السبب في عام 2014. تم تحديث الإتفاقية لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في المنطقة العربية.

أخيرًا وليس آخرًا، تم تطوير خارطة الطريق هذه بما يتماشى مع نداء ديربان للعمل (Call Durban أخيرًا وليس آخرًا، تم تطوير خارطة الطريق هذه بما يتماشى مع نداء ديربان للعمل البرلماني.

- (11) تم تمويل هذا المشروع من قبل وزارة العمل الأمريكية وتم إعداد التقرير من قِبل الدكتورة حياة عسيران ، إستشارية متخصصة في مجال عمل الأطفال في منظمة العمل الدولية ، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
 - arab.org | الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين (12)
- (13) منع الانتهاكات والعنف ضد الأطفال في المنطقة العربية بيان مشترك صادر عن جامعة الدول العربية والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاع المسلح | الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعنى بالعنف ضد الأطفال

يتضمن نداء ديربان للعمل (Durban Call to Action) التزامات في ستة مجالات مختلفة:

- جعل العمل اللائق حقيقة واقعة للبالغين والشباب فوق الحد الأدنى لسن العمل من خلال تسريع جهود أصحاب المصلحة المتعددين للقضاء على عمل الأطفال، مع إعطاء الأولوية لأسوأ أشكال عمل الأطفال.
 - إنهاء عمل الأطفال في الزراعة.
- تعزيز منع عمل الأطفال والقضاء عليه، بما في ذلك أسوأ أشكاله، والعمل الجبري و عبودية العصر الحديث والإتجار بالبشر وحماية الناجين، من خلال السياسات والإستجابات البرامجية القائمة على البيانات والإبلاغ من قبل الناجين.
- إدراك حق الأطفال في التعليم وضمان حصول الجميع على تعليم وتدريب مجاني وإلزامي وعالي الجودة ومنصف وشامل للجميع.
 - تحقيق الوصول الشامل إلى الحماية الاجتماعية.
 - زيادة التمويل والتعاون الدولي من أجل القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري.

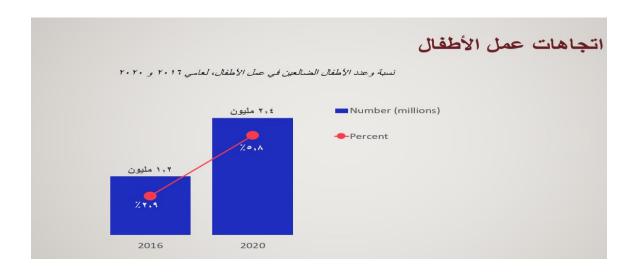
https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106522

1.2 طبيعة المشكلة ومداها

شهدت المنطقة العربية موجة كبيرة من النزاعات المسلحة ونزوح السكان في السنوات الأخيرة، يعتقد أنها جلبت معها تصاعد ظاهرة عمل الأطفال - والتي لم يتم بعد قياس حجمها بالكامل، أي في 22 دولة. ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية مؤخرًا، التي تعرف الدول العربية بأنها دول المشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي [14] فقط، هناك 2.4 مليون (5.8 في المائة) في تلك المنطقة، مع نسبة عالية منهم - 1.9 مليون (79 في المائة) - يعملون في أعمال خطرة. بالنظر إلى الإتجاهات وكيف تطورت الأمور أو تراجعت، كان هناك 1.2 مليون في عام 2016 ، تضاعفت بحلول عام 2020 إلى كدمليون (أنظر الرسم التوضيحي رقم 1) [15] ومن المتوقع أن تكون أسوأ الآن بسبب Covid-19 وآثار ه.

- (14) لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا والعراق واليمن والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت
- (15) السيد Scott Lyon ، مسؤول أبحاث السياسات في منظمة العمل الدولية ، فرع العبادئ والحقوق الأساسية في العمل إدارة الحوكمة. قدم هذه المعلومات في عملية التشاور الإقليمية للدول العربية (ديسمبر 2021) إستعدادًا للمؤتمر الخامس. المؤتمر العالمي لمكافحة عمل الأطفال ، تقرير مركز تورين الدولي للتدريب في إيطاليا ، بدعم من د. حياة عسيران

الرسم التوضيحي رقم 1: إتجاهات عمل الأطفال في الدول العربية (تقسم منظمة العمل الدولية)



وعلى الرغم من أن الدراسة التي أجرتها جامعة الدول العربية في عام 2018 كانت أقدم قليلاً، إلا أنها شملت 22 دولة عربية، مقسمة بين 12 دولة ضمن المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية و 10 دول عربية في أفريقيا. وفقًا لتلك الدراسة والتقرير، فإن التفاوتات الإقليمية و عدم وجود تقدير جماعي إقليمي لعمل الأطفال (عبر ال 22 دولة)، يجعل من الصعب تقديم صورة مشتركة عن حجم وإتجاهات عمل الأطفال في جميع أنحاء المنطقة. مع ذلك، ووفقا للدراسة نفسها، تواجه معظم البلدان العربية العديد من القضايا والتحديات الإجتماعية والإقتصادية المشتركة التي تؤثر على عمل الأطفال والتي سيتم مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه.

الخصائص العامة

تسجل المناطق الأفقر او الأقل نموا اقتصاديًا في المنطقة العربية أعلى معدلات لعمل الأطفال، وهو ما يعكس إتجاه عالمي تحققت منه التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية (في عامي 2017 و2020). ووفقًا للدراسة الإستقصائية التي أجرتها جامعة الدول العربية، يمكن تلخيص الإتجاهات العامة لعمل الأطفال في المنطقة على النحو التالي في الجدول أدناه:

- يزداد عمل الأطفال مع تقدم العمر ، مع إرتفاع معدلات العمل ضمن الفئة العمرية 15-17 سنة مقارنة بالفئة العمرية 5 14 سنة .وينبغي إيلاء إهتمام خاص لإرتفاع معدل الأعمال الخطرة بين المراهقين الذين تتراوح أعمار هم بين 15 و 17 سنة.
- معدلات عمل الأطفال أعلى بين الفتيان. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الإستقصائية قد تفشل في تحديد الأشكال الخفية لعمل الأطفال بين الفتيات، مثل العمل المنزلي والخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر، التي تستحق المزيد من البحث والتقصى.
- معدلات عمل الأطفال أعلى عمومًا في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية لتشغيل الأطفال في المنطقة العربية على النحو التالي:
- قيما يتعلق بحالة التوظيف، فإن العمل الأسري غير مدفوع الأجر هو الأكثر شيوعًا بين الأطفال الذين تتراوح أعمار هم بين 5 و 14 سنة، وبين الفتيات، وفي المناطق الريفية، في حين أن العمل غير العائلي مدفوع الأجر أكثر شيوعًا بين الأطفال الذين تتراوح أعمار هم بين 15 و 17 سنة، وبين الفتيان، وفي المناطق الحضرية.
- 4. يعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة ، خاصةً الذكور ، لساعات أطول من نظر ائهم. من ناحية أخرى ، الأطفال العاملون الذين يذهبون إلى المدرسة يعملون أقل من أولئك الذين لا يذهبون إلى المدرسة .
- يعمل الأطفال في المناطق الحضرية لساعات أطول من أطفال الريف. ولكن تجدر الإشارة إلى أن العمل الزراعي كثيف العمالة إلى حد كبير، ولكنه موسمي.

الإتجاهات وظروف العمل حسب القطاع

في الغالب، ينتشر عمل الأطفال في المنطقة العربية في قطاع الزراعة، يليه قطاع الخدمات والصناعة. مع ذلك، فإن ما لا يمكن حسابه أو الإبلاغ عنه بسهولة على الرغم من إنتشاره الواسع وفقًا للعديد من تقارير الأمم المتحدة، هو إستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة بالإضافة إلى الإتجار والتهريب والإعتداء الجنسي. وتشير البيانات على مستوى الدول إلى الإتجاهات التالية:

- 1. يوجد إنتشار أعلى لعمل الأطفال في الزراعة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، في حين أن التوزيع القطاعي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة أكثر تنوعًا ويظهر إرتفاع معدل العمل في الخدمات والصناعات مقارنة بالأطفال الأصغر سنًا.
- 2. بالنسبة للفتيات، يتفاوت التوزيع القطاعي للنشاط تفاوتًا كبيرًا بين البلدان، وفقًا للطبيعة المحددة للإقتصادات المحلية، مع مراعاة أن الدراسات الإستقصائية/المسوحات المنزلية غالبًا ما تكون غير قادرة على رصد أنواع معينة من الأعمال الخفية التي تؤديها الفتيات.

3. يمكن العثور على الأطفال اللاجئين والمشردين يعملون في عدد من القطاعات، مع إرتفاع ملحوظ في معدل العمل في الشوارع والعمل الإستعبادي والزواج المبكر والإستغلال الجنسي التجاري.

الأطفال المنخرطون والمتأثرون بالنزاعات المسلحة؛ مشكلة ناشئة في المنطقة

إن ظاهرة عمل الأطفال لدى الأطفال اللاجئين و النازحين والمشردين هي آلية للتكيف المالي للأسر التي تواجه الفقر المدقع أو حيث يكون الكبار عاطلين عن العمل. كما يعمل الأطفال اللاجئون و النازحون لساعات أطول وبأجور أقل من الأطفال المحليين. أفاد الأمين العام للأمم المتحدة عن إرتفاع في معدل تجنيد الأطفال وإستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، بين السكان المحليين واللاجئين على حد سواء. وهذا هو الحال بالتأكيد في اليمن وسوريا وليبيا والسودان والصومال والعراق، على سبيل المثال، حيث غالبية الأطفال المجندين هم عمومًا من الفتيان. بيد أن هناك ميل ناشئ إلى تجنيد المزيد من الفتيات في بعض البلدان ومن قبل بعض المجموعات، فضلاً عن الأطفال الذين تقل أعمار هم عن المنافقة العربية على أساس تورطهم مع حماعات مسلحة المات الأطفال.

ووفقًا لتقرير الأمين العام، فإن العوامل التي تسهم في تجنيد الأطفال هي الأجور الجذابة نسبيًا، والتأثيرات الدينية والأيديولوجية والدعاية، وأحيانًا الضغط والإكراه من جانب مجتمعاتهم المحلية. والتجنيد ليس دائمًا طوعيًا. هناك إتجاه متزايد في التجنيد القسري أو الخادع. وثمة شاغل رئيسي آخر هو تعرض الفتيات للزواج القسري والإتجار والإعتداء الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع هم أكبر ضحايا الأزمة الإنسانية. وبالإضافة إلى الظروف القاسية المتمثلة في الفقر والتهديدات الصحية والأمنية والأضرار التي لحقت بتعليمهم، يُجبر هؤلاء الأطفال على ممارسة أنواع الأنشطة المرتبطة بحالات النزاع المسلح، مثل تهريب السلع عبر الحدود أو بين مناطق القتال، وجمع النفايات النفطية، والقيام بأعمال جنائزية (جمع أشلاء الجثث لدفنها)، والأعمال المنزلية وجلب المياه أو جمع الطعام من الحقول ومكبات النفايات، والتي تكون أكثر خطورة في حالات النزاع العنيف[17].

أخيرًا وليس آخرًا، ووفقًا لأحدث المشاورات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، يجري نقل و إستغلال الأطفال الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعمل في المستوطنات الإسرائيلية في ظل أشكال خطرة للغاية وغير مقبولة من عمل الأطفال في قطاعات الزراعة والصناعة وغيرها من قطاعات الخدمات، على الرغم من أنه من المخالف للقانون الفلسطيني العمل في تلك المستوطنات غير القانونية بالنسبة للكبار والأطفال[18].

16 دراسة نوعية وكمية حول عمل الأطفال في الدول العربية – منظمة العمل العربية(alolabor.org), المجلس العربي للطفولة و التنمية - دراسة عمل الأطفال في الدول العربية(arabccd.org)

17 دراسة نوعية وكمية حول عمل الأطفال في الدول العربية - منظمة العمل العربية(alolabor.org), المجلس العربي للطفولة و التنمية - دراسة عمل الأطفال في الدول العربية(arabccd.org)

[18] المشاورة الإقليمية للدول العربية تحضيرا للمؤتمر العالمي الخامس حول عمل الأطفال (جنوب أفريقيا، 2022)، 15-16 ديسمبر/كانون الأول 2021، المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل الدولية جنيف

في ضوء ما تقدم، يلزم وضع برامج خاصة وعاجلة وتوسيع نطاقها لتشمل الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات أو في المناطق و البلدان المتضررة من النزاعات الاقليمية، سواءً من حيث إنعدام الأمن أو النزوح أو الوضع الإقتصادي شديد الفقر والحرمان. تشمل هذه البلدان بشكل خاص دول مثل العراق واليمن وسوريا وليبيا والسودان والصومال وفلسطين. وتشمل البلدان المتأثرة بالنزاعات لبنان والأردن، وبدرجة أقل مصر، التي إستقبلت عدد كبير جدًا من اللاجئين من البلدان المتضررة. كما إستقبلت مصر لاجئين من دول أفريقية أخرى غير عربية.

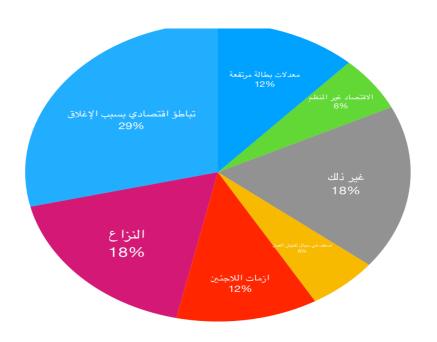
السابق، حددنا طبيعة وحجم عمل الأطفال المقدر في المنطقة العربية، سواءً ككل (22 دولة) أو حتى لدى تقسيمها بين تلك الموجودة في بلاد الشام والخليج من جهة وتلك الموجودة في أفريقيا من جهة أخرى. بعد ذكر ذلك، نحن بحاجة إلى النظر في الأسباب والتحديات الرئيسية التي تؤدي إلى جميع أشكال عمل الأطفال، خاصة الأشكال السائدة مثل الزراعة والصناعة والعمل المنزلي بالإضافة إلى الإنتهاكات المتعلقة بالنزاعات والعمل الخطر والضار للغاية. بالإضافة إلى التحديات. سننظر في بعض الإستجابات الحالية والممارسات الجيدة على مستوى الدول و/أو المستوى الإقليمي، والثغرات والسبل المحتملة للمضى قدمًا.

2 - التحديات والإستجابات والممارسات الجيدة

2.1 التحديات

يحدد الرسم البياني أدناه إستجابات البلدان في 12 دولة عربية (الحكومات وأصحاب العمل و/أو منظمات العمال) في منطقة المشرق العربي والخليج التي تحدد التحديات الرئيسية التي تواجهها والتي أدت إلى عمل الأطفال وأسوأ أشكاله في المنطقة من وجهة نظر هم. مع ذلك، عند النظر إليها بشكل منفصل عن الدراسة الإستقصائية والإجتماعات التشاورية للقارة الأفريقية، أظهرت البلدان العربية الأفريقية تحديات مشابهة جدًا لتلك المحددة أدنى ضمن الرسم التوضيحي 2.

الرسم التوضيحي 2: التحديات المؤدية إلى عمل الأطفال (أجاب عليها 16 بلد ومنظمة، من بينها; 8 منظمات حكومية، 5 منظمات لأصحاب العمل، 2 منظمة عمالية و 1 منظمة مجتمع مدنى)[19]



لذلك، وكما هو واضح، تشمل التحديات الرئيسية في المنطقة ما يلي:

- كان أعلى محدد من قِبل البلدان المستجيبة هو التباطؤ و التدهور الإقتصادي ، سواءً كان ذلك بسبب السياسات الإقتصادية الوطنية أو تأثير التباطؤ العالمي أو ببساطة الحروب والأزمات والنزاعات.
 - كان ثاني أكبر تحدي أُشير إليه هو النزاعات والحروب وعدم الإستقرار السياسي.
- تشكل أزمات اللاجئين محدِد وتحدي رئيسي لدى التعامل مع قضية عمل الأطفال، حيث يتعين على الأطفال اللاجئين تلبية الإحتياجات الأساسية ويجدون أنفسهم يعملون من أجل أساسيات العيش لهم

و لأسر هم. ينطبق هذا بشكل خاص عندما لا يستطيع الكبار العمل في معظم الحالات والوظائف في البلدان المضيفة.

- كان تطبيق قانون العمل و خاصة التفتيش في اماكن العمل ضعيفًا في الدول العربية لفترة طويلة، قبل وأثناء أوقات الأزمات. يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، بما في ذلك ما يلي: الإرادة السياسية، والعدد المنخفض نسبيًا لمفتشي العمل داخل وزارات العمل وغيرها من المؤسسات التنظيمية ذات الصلة، وضعف الأجور وعدم وجود وسائل نقل كافية إلى مواقع العمل، والتدخل السياسي من جانب الأشخاص ذوي النفوذ الصناعي أو السياسي في البلدان.

- إرتفاع معدل إنتشار الإقتصاد غير الرسمي حيث تحدث معظم حالات عمل الأطفال. ينطبق هذا بشكل خاص على الصناعات الصغيرة الخفية وورش العمل والزراعة ومواقع البناء، ناهيك عن العمل المنزلي، وخاصة في منازل الآخرين. هذا ناهيك عن التسول في الشوارع والأعمال والخدمات المتعلقة بالشوارع.

تحديات رئيسية أخرى:

- إن الإفتقار إلى تدابير الحماية الإجتماعية للأسر المهمشة يكاد يكون غائبًا في معظم الدول العربية. و هناك حاجة خاصة إلى ذلك في أوقات الأزمات والحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية، التي تؤدي جميعها إلى صدمات إقتصادية كبيرة.
- الإرادة السياسية القوية وضمان الموارد المالية الكافية للقضايا المتعلقة بالتنمية وحماية الطفل و عمل الأطفال.
- عدم كفاية مساهمة الشركات في مكافحة عمل الأطفال، سواءً من خلال سلاسل التوريد الخاصة بها أو برامج المسؤولية الإجتماعية للشركات.
- ضعف الإدراك العام الوطني وإدراك واضعي السياسات وأصحاب القرار بالعواقب الإقتصادية والنفسية الإجتماعية والأمنية الخطرة لعمل الأطفال.

العبء الإضافي الناجم عن جائحة كوفيد-19:

أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التهديدات التي تواجه الصحة العامة والإقتصاد والتعليم والتماسك الإجتماعي. وقد تفاقمت السوابق السياسية والإقتصادية لعمل الأطفال المذكورة أعلاه بسبب الوباء العالمي، الذي ضرب المنطقة العربية بشدة. لم تستطع كافة الإقتصادات خاصة الهشة منهاالتعامل مع الطلب المرتفع على التدخل الطبي والإستشفاء، وفي العديد من البلدان فشلت في توفير بدائل تعليمية كافية بموجب بروتوكولات الطوارئ والإغلاق. وقد أثقلت كاهل الأطفال، لاسيما الفتيات، زيادة الأعمال المنزلية ومسؤوليات الرعاية مع بقاء السكان في منازلهم.

في بعض الحالات، جعل الوباء الأسر والأطفال عرضة للإستغلال من قِبل المقرضين عديمي الضمير، الذين فرضوا عليهم شروط باهظة، مثل إخضاع الأطفال المشردين و/أو المتاجر بهم لعبودية الديون (19). على الرغم من أن العديد من البلدان فرضت إجراءات تقييدية صارمة للحبس ومراقبة الحركة، إلا أن إلتزام الأطفال بها غالبًا ما يخضع لتدقيق أقل، مقارنةً بالكبار. وإستغل الأفراد والجماعات هذا

العامل لإشراك الأطفال في الإتجار غير المشروع بالسلع والمخدرات في أماكن معينة. وإزداد الإستغلال الجنسي التجاري ضمن الأسر وعبر الإنترنت.

(19) المشاورات الإقليمية للدول العربية إستعدادًا للمؤتمر العالمي الخامس حول عمل الأطفال (جنوب إفريقيا ، 2022)، 15-16 ديسمبر 2021، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل الدولية جنيف،

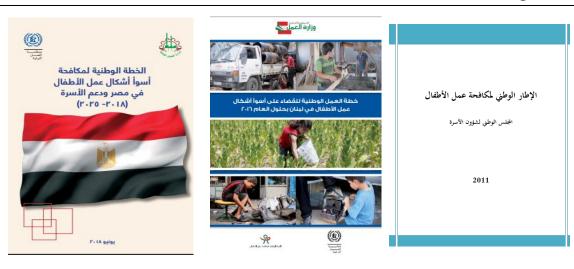
في وقت لاحق، ومع تدهور الظروف الإقتصادية للعديد من الأسر، تم دفع المزيد من الأطفال إلى العمل، معظمهم في المناطق النائية أو المستوطنات العشوائية أو مخيمات اللاجئين، حيث كان إنفاذ تدابير الحجر الصحي وحماية الطفل وقوانين العمل في كثير من الأحيان ضعيفًا، أو حتى غائبًا [20]

2.2 الإستجابات والممارسات الجيدة: سوف نراجع هنا بإيجاز بعض الإستجابات التي أبدتها الدول الأعضاء لقضية عمل الأطفال وأشكاله المختلفة، على الصعيدين الوطني أو الإقليمي. كما سنسلط الضوء على بعض الممارسات الجيدة في مجالات معينة من مجالات عمل الأطفال مثل الزراعة أو الشوارع أو العمل المنزلي، وخاصةً على مستوى السياسات والتشريعات والتنمية والتمويل.

2.2.1 المستويات السياسية والتشريعية

وضعت معظم البلدان في المنطقة العربية إستراتيجيات عامة لحماية الطفل تهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل الأطفال، يشمل ذلك على سبيل المثال المغرب والبحرين وغيرها. وقد وضعت بعض البلدان خطط عمل أو أطر عمل وطنية محددة لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال على وجه الخصوص. تشمل هذه البلدان الأردن ولبنان و مصر وتونس و مؤخرًا المملكة العربية السعودية.

أمثلة على بعض خطط العمل وأطر العمل الوطنية المحددة لمكافحة عمل الأطفال



بالنظر إلى حقوق الطفل والتشريعات المتعلقة بعمل الأطفال، تعرض القائمة الواردة في الملحق 2 الوضع العام لجميع البلدان في المنطقة العربية. مع ذلك، فقد صادقت جميعها بشكل عام على إتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام في عام 1973 (رقم 138) بإستثناء الصومال الذي هو بصدد القيام بذلك، وإتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال في عام 1999 (رقم 182)، ولكن بالكاد صادق أي منها على إتفاقية العمال المنزليين رقم 198 (2011). ويمكن أن يكون لذلك أثر على إرتفاع معدل إنتشار عمل الفتيات في الأعمال المنزلية، داخل منازلهن ولكن بصفة

خاصة داخل منازل الأخرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لعمل الفتيات على صعيدي السياسات والتشريعات.

Map16_(20) الممارسات التاشئة Arabic (4).pdf

بالإضافة إلى العمل المنزلي، يعفي القانون أيضًا العمل الزراعي في معظم أنحاء المنطقة من الرصد بسبب عدم رسميته أو نظاميته، بالإضافة إلى العمل داخل الأسرة الذي يصعب رصده وتسجيله. مع ذلك، فقد حدث بعض التقدم الجيد فيما يتعلق بالتشريعات في عدد قليل من البلدان، على أمل أن يتبع ذلك المزيد من التقدم. فعلى سبيل المثال، في الأردن والمغرب (تم إعتماد قوانين وطنية تحمي عاملات المنازل، بمن فيهن الأطفال) تماشيًا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن تنظيم العمل المنزلي. أما بالنسبة للزراعة، فإن المرسوم اللبناني رقم 8987 قام بإدراج الأشكال المحظورة لعمل الأطفال، بما في ذلك أدخل الزراعةز في هذا الصدد أصدر الأمن ألعام اللبناني قرار بمنع استغلال و تشغيل ألاطفال في ألزراعة تحت 16 سنة. وصادقت مصر على إتفاقية منظمة العمل الدولية 2.129 بهدف تكييف الرصد و تطبيق عملية المراقبة في قطاع الزراعة. بيد أنه بالنسبة لكلا البلدين، يلزم تعزيز آليات الرصد و المراقبة ودعمها وتوسيع نطاقها.

أما فيما يتعلق بالعمل المنزلي، فإن الممارسات الجيدة كانت في الكويت والمغرب اللتين أحرزتا المزيد من التقدم في هذا الصدد. وقد وضعت الكويت قانون وطني (القانون رقم 2015/68) لتنظيم ومراقبة العمل المنزلي بما في ذلك السن وبالتالي عمل الأطفال في الأعمال المنزلية حيثما وُجد. وقد عمل المغرب على مسألة عمل الأطفال في الأعمال المنزلية لسنوات عديدة، وهو واحد من البلدان القليلة في المنطقة التي حددت حظر إستخدام عمل الأطفال في العمل المنزلي من خلال القانون رقم 9-12. علاوةً على ذلك، ترجم القانون إلى دليل عملي يعرف القانون من خلال لغة يسهل فهمها من قبل الجميع وبالتالي الإلتزام بها.



يفرض القانون الجديد عقود مكتوبة ويحدد سن 18 سنة كحد أدنى لعمر الخدمة المنزلية، مع فترة تدريجية مدتها خمس سنوات، يُسمح خلالها الفتيات بين 16 و 18 سنة بالعمل ويحدد ساعات العمل لمن تتراوح أعمار هم بين 16 و 17 سنة ب 40 ساعة في الأسبوع، وبالنسبة الكبار ب 48 ساعة في الأسبوع الرغم من أن قانون العمل المغربي للقطاعات الأخرى يحدد الحد الأقصى بـ 44 ساعة). فهو يضمن الأخرى يحدد الحد الأقصى بـ 44 ساعة). فهو يضمن للأجور يساوي 60 في المائة من الحد الأدنى للأجور للوظائف التي يغطيها قانون العمل في البلاد. كما يفرض القانون عقوبات مالية على أصحاب العمل الذين يخالفون القانون 67.

وعلى الصعيدين التشريعي والتنظيمي، لم يحظ عمل الأطفال في الشوارع بالإهتمام الجاد في القوانين والمراسيم الوطنية أو الإقليمية. لذلك، فإن عملية رصد الأطفال وسحبهم من الشوارع وإعادة تأهيلهم من الأوضاع السيئة والضارة للغاية غير محددة بوضوح. و لكن توجد تدابير تنظيمية جيدة في هذا الصدد في لبنان والأردن والعراق على سبيل المثال. وقد عدل البلدان الأخيران تشريعاتهما لضمان عدم تجريم الأطفال الذين يتبين أنهم يعيشون أو يعملون في الشوارع، بل على العكس من ذلك، يتم سحبهم على النحو المناسب وتزويدهم بتدابير إعادة التأهيل النفسي والإجتماعي والتربوي والتغذوي اللازمة. كما وضعت مصر برنامج جيد نسبيًا للرصد والسحب وإعادة التأهيل من خلال برنامجها الوطني "أطفال بلا مأوى" المبين في القسم 2.2.2.

يحظر المرسوم اللبناني رقم 8987 صراحةً أي عمل في الشوارع، لا سيما أولنك الأطفال الذين يتم إستدراجهم إلى الإحتجاجات السياسية والنزاعات المسلحة.



أبرز التشريعيات:

- 1. وضع وتنفيذ قوانين شاملة خاصة بالطفل و قوانين لحماية الأطفال في بعض البلدان وهي تشمل الإهتمام بوقف إنتهاكات عمل الأطفال (مثل العراق والكويت ومصر,).
- 2. التدابير التشريعية لمنع إساءة معاملة العمال والعمل القسري والإتجار بالبشر وعمل الأطفال (مثل قطر).
- التدابير التشريعية لتنظيم العمل المنزلي، بما في ذلك عمل الأطفال (على سبيل المثال المغرب والكويت).
- 4. ضمان التحديث المستمر لقوائم عمل الأطفال الخطرة لتشمل الأشكال الأكثر إنتشارًا من أشكال عمل الأطفال (على سبيل المثال، قائمة لبنان تشمل الزراعة والعمل في الشوارع والنزاعات المسلحة).
 - أ-مشروع قانون في الأردن لمنع أخذ أطفال الشوارع إلى المحاكم بل أ-مشروع قانون في الأردن لمنع أخذ أطفال الشوارع إلى المحاكم بل إلى مراكز خدمات إعادة التأهيل التي تقدمها وزارة التنمية الإجتماعية. ب- إصدار مرسوم من قبل الأمن العام في لبنان لوقف إستخدام الأطفال في العمل في الزراعة وخاصةً من قبل مقاولي الأطفال.

2.2.2 الإستجابات البرنامجية

قبل الأزمات المذكورة أعلاه، خطت بلدان المنطقة خطوات كبيرة في مجال مكافحة عمل الأطفال من خلال إصلاح السياسات والتشريعات، فضلاً عن التدخلات المباشرة على الصعيد الميداني. مع ذلك، وبما أن الأولويات السياسية والأمنية حلت محل جميع الإعتبارات الأخرى تقريبًا، فقد تباطأت العديد

من هذه الجهود، خاصةً بحلول الوقت الذي ظهر فيه كوفيد-19. مع ذلك، لا تزال هناك أمثلة على الممارسات الجيدة؛ وواصلت بعض البلدان تطوير إستجابات مبتكرة وفعالة نسبيًا. يستعرض هذا الفصل بعض هذه الإستجابات ويقيم أهميتها. تلك المذكورة أدناه هي برامج مدعومة أو ممولة على الصعيد الوطني وتنفذ بالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية. يشمل ذلك البرامج الوطنية التي تهتم بألمجالات ألتالية:

- (أ) الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع أو في الزراعة
- (ب) ضمان التعليم في المناطق التي يصعب الوصول إليها وحيث التسرب المبكر من المدارس
 - (ج) بيئة تمكينية ضد إستغلال الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال
 - (د)عمل الأطفال في حالات الطوارئ
 - (ه) الدور الهام لأصحاب العمل
 - (و) التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي
 - (ز) التوعية الوطنية حول ألمشكلة

 - (أ) الأطفال الذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع أو في الزراعة

برنامج أطفال بلا مأوى ـ مصر

بتمويل وقيادة المبادرة الوطنية، صندوق تحيا مصر، كان برنامج "أطفال بلا مأوى" برنامج فريد من نوعه تنفذه وزارة التضامن الإجتماعي، بدعم من وزارة الداخلية وبالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة مثل جمعية قرية الأمل[21] وكاريتاس وبناتي. يركز هدف برنامج أطفال بلا مأوى على سحب ألاطفال في وضعية الشارع وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم

(21) كانت جمعية قرية الأمل أول من قدم ممارسة جيدة على مستوى المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، خاصةً للفتيات. بدأت جهودها ضد العمل في الشوارع و السكن في الشوارع في سنة 1988

المحلية. وإستخدم البرنامج 17 وحدة متنقلة - حافلات مستأجرة مجهزة بالمواد اللازمة والموظفين -للوصول إلى أطفال في الشوارع في المناطق التي يميلون إلى التجمع فيها (المواقع السياحية ومراكز المدن، إلخ.). وتم نشر الوحدات المتنقلة في المدن المصرية الكبرى وقدمت الدعم النفسي والإجتماعي والغذائي للأطفال مع العمل على إعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم. وقام عنصر ثاني للبرنامج بتحسين المآوي التي تدير ها الحكومة والتي تقدم خدمات مماثلة للأطفال الذين لم يتمكنوا من العودة إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

البرنامج الوطني المصرى "أطفال بلا مأوى"



يتمتع هذا البرنامج بخبرة ومعرفة قيمة يمكن مشاركتها مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتزايد عدد أطفال الشوارع العاملين. وعلى وجه الخصوص، يتمتع هذا البرنامج بخبرة واسعة مع الأطفال الذين إنفصلوا عن أسر هم و/أو تم الإتجار بهم و/أو إستغلالهم من قبل العصابات المتورطة في نشاط إجرامي - وهي من أصعب أشكال إستغلال الأطفال التي يتم التعامل معها.

(ب) ضمان التعليم في المناطق التي يصعب الوصول إليها وحيث التسرب المبكر من المدارس

هناك العديد من المبادرات التعليمية الهامة في المنطقة العربية التي تدعم الأطفال المعرضين للخطر والأطفال العاملين بالإضافة إلى مكافحة التسرب المبكر من المدارس. بالإضافة إلى ذلك، بعض هذه المنظمات تهتم على وجه الخصوص بتعليم الفتيات، لا سيما في المناطق الريفية. ويرد أدناه برنامجان وطنيان هامان:

المدارس المجتمعية في مصر والأردن

نظام التعليم ذو الصف الدراسي الواحد موجود لدى كل من مصر والأردن، وهو مصمم للمتسربين من المدارس ومعتمد من قبل وزارات التعليم ذات الصلة. وقد صممت هذه المدارس لخدمة المتسربين من المدارس (حتى عمر 14 سنة)، بمن فيهم الأطفال الذين سبق لهم العمل، مع التركيز على الفتيات. في مصر، يتجاوز عدد المدارس المجتمعية ال 5000 مدرسة وتنتشر في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الزراعية والمهجورة. يتم إنشاء هذه المدارس على أساس ما يلي: (أ) أن تقع أقرب مدرسة عامة/حكومية أو مدرسة تابعة للأزهر على بعد أكثر من 2 كيلومتر من موقع الأطفال أو مسكنهم؛ (ب) وجود ما لا يقل عن 20 طفل متسرب من المدارس في المنطقة المجاورة المعنية (ج) يجب ألا تقل مساحة المدرسة عن 45 متر مربع مع دورات مياه منفصلة للبنين والبنات (د) يجب أن تكون الفصول الدراسية ذات مساحة كافية للسماح بمسافة 1.5 متر بين الأطفال في الفصل الدراسي الواحد. يتم تكييف المناهج الدراسية مع نمط حياة الأطفال ولغتهم اليومية لجعلها ذات صلة ومفيدة. علاوة على يتم تكييف المناهج الدراسية مع نمط حياة الأطفال ولغتهم اليومية لجعلها ذات صلة ومفيدة. علاوة على ذلك، يمكن الوصول إلى المدارس، وخاصة بالنسبة للفتيات المقيمات في المجتمعات المحافظة.

نموذج عن المدارس المجتمعية في مصر (MEK Eida - YouTube) نموذج



تقدم المدارس المجتمعية خدمات مجانية وتسجل الأطفال اللاجئين والمهاجرين. إن إلتحاق الأطفال اللاجئين والمهاجرين بالمدارس يخول أسرهم الحصول على تصاريح إقامة في مصر، مما يساعدهم على الوصول إلى العديد من الخدمات العامة في البلاد، وخاصة الخدمات الصحية. يعد إنشاء المدارس المجتمعية وكفالتها ممارسة جيدة جدًا للإنتشار والإستخدام في مناطق النزاع أو المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المناطق الريفية / المهجورة.

أهمية المدارس المجتمعية

- 6. الإعتماد والإشراف من قِبل وزارة التربية والتعليم (الأردن ومصر).
- 7. يمكن أن تؤدي الشهادات الرسمية إلى إعادة الإدماج في برامج التعليم الرسمي والتدريب المهني داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (الأردن ومصر).
- 8. يوفر التعليم سهل المنال والمرن والميسور التكلفة والملائم، خاصةً للأطفال المعرضين للخطر والأطفال الذين سبق لهم العمل ، بمن فيهم الفتيات (الأردن ومصر).
- 9. يوفر دعم المنظمات غير الحكومية الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والصحية اللازمة، مما يمنع الأطفال من العودة إلى العمل (مصر).
- 10. تضمن ملكية وإدارة المجتمع المحلي للمدارس، إلى جانب وزارة التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية ، الحفاظ على التعليم وإستدامته (مصر).
- 11. من الممكن توفير تعليم معتمد وجيد النوعية نسبيًا للمناطق الريفية والنائية والتي يصعب الوصول إليها (الأردن ولكن في الغالب مصر).

12. يمكن للمدارس المجتمعية أن تساعد في نشر الوعي عن قضايا مثل الزواج المبكر وعمل الأطفال وكوفيد-19 والنظافة العامة والتغذية والقضايا البيئية السائدة (مصر من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية).

(ج) بيئة تمكينية ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال تتضمن تحسين البنية التحتية الوطنية (المناطق النائية و/أو مناطق جيوب الفقر)

إن تقدم و فعالية التشريع في حد ذاتهما غير كافيين للسيطرة على مشكلة عميقة الجذور مثل مشكلة عمل الأطفال، لا سيما في حالة الفتيات وأسوأ أشكال عمل الأطفال التي تتضمن الأنشطة غير المشروعة. وتسلط الحالة المغربية الضوء على أهمية الجمع بين التشريعات والحماية الإجتماعية الكافية والدعم التعليمي، مما يدل على أن التحسينات في البنية التحتية يمكن أن تخفف من حدة الفقر في المناطق التي ينتشر فيها عمل الأطفال. من ناحية أخرى، تعكس الحالة المصرية الحاجة العميقة الجذور في منطقتنا إلى إزالة، أو تنفيذ برنامج جاد لتجديد وإعادة تأهيل، جيوب الفقر حيث يتم إستدراج الأطفال إلى أشكال خطرة جدًا، أو حتى أشكال غير مشروعة، من أشكال عمل الأطفال. أخيرًا وليس آخرًا، من المهم أيضًا القاء الضوء على تحسن الجزائر في نظام الحماية الإجتماعية الوطني الذي يؤثر بشكل مباشر على الأطفال المهمشين وأسر هم. تكمن أهمية تجربة الجزائر في أن النظام الوطني للحماية الإجتماعية أصبح ممولاً بالكامل من قبل الحكومة الجزائرية في عام 2021 في ظل إرتفاع أسعار منتجها الرئيسي التصدير، النفط. (RAM3 COAR.rdl (unicef.org))

المغرب

أطلق المغرب برنامج تيسير في سنة 2008، بهدف زيادة مشاركة الفتيات في المدارس الإبتدائية والثانوية الريفية وإتمام تعليمهن. ويكفل برنامج التحويلات النقدية حصول الأسر المهمشة جدًا على الأموال، بشرط تسجيل أطفالها في المدارس.

علاوةً على ذلك، في سنة 2008، أطلقت البلاد برنامج مليون حقيبة مدرسية، بتمويل من الصندوق الإجتماعي الوطني، ليصل إلى أكثر من أربعة ملايين طفل في سنة 2019. يكفل هذا البرنامج إلحاق الأطفال المحتاجين بالمدارس الإبتدائية والثانوية وتقديم الدعم للأطفال العاملين المعرضين للخطر والأطفال العاملين، لا سيما الفتيات. منذ إنشائه، إستفاد نحو 4.46 مليون طفل، يعيش 63 في المائة منهم في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من رؤية 2015-2030 لإصلاح التعليم والإستراتيجية الوطنية للتغذية 1012-2019، يوفر برنامج وطني للتغذية المدرسية وجبات مغذية للسكان الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. هذا البرنامج يكمل برنامج شبكة الأمان الإجتماعي الشامل في المغرب - المبادرة الوطنية لدعم التنمية البشرية.

وقد ساعدت هذه التدابير، بما في ذلك رسائل المناصرة، الأسر التي لديها أطفال معرضين للخطر وخفضت من إنتشار عمل الأطفال، لا سيما بالنسبة للفتيات العاملات في المنازل. ومن المتوقع أن يؤدي القانون الجديد 12 – 19 إلى المزيد من التقدم إذا ما نُفذ على النحو المناسب.

قيام مصر بالقضاء التدريجي على المناطق الغير شرعية وجيوب الفقر (العشوائيات) (22)

المناطق الغير قانونية أو أحزمة الفقر هي في كثير من الحالات ملاذ، ليس فقط لجيل من الأطفال الذين يُسحقون في دائرة الفقر والأمية، ولكن أيضًا حيث يصبح الأطفال عرضة للإستغلال ويتم دفعهم إلى أنشطة غير مشروعة، ناهيك عن الأشكال الخطرة جدًا لعمل الأطفال. وبما أن هذه المناطق لا يسهل دائمًا السيطرة عليها أو الوصول إليها من قِبل الحكومة وحتى الوكالات غير الحكومية، فإنها تصبح مناطق عالية الخطورة على العديد من المستويات ولكن بشكل خاص في مجال إستغلال الأطفال. وذلك لأسباب تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: الموائل المزدحمة للغاية والبيئة غير الآمنة جسديًا وإجتماعيًا، والتوتر والقلق الإجتماعي، وتدابير الحماية الإجتماعية الضعيفة أو المعدومة، وسوء التعليم، وبالطبع الوضع الإقتصادي السيء جدًا الذي يدفع الأطفال إلى ترك أي شكل من أشكال التعليم في وقت مبكر والإنتقال إلى أشكال خطرة جدًا من أشكال عمل الأطفال (الصناعات غير الرسمية، والعمل في الشوارع، والتوكتوك، إلخ.) أو أن يصبحوا ضحايا للعصابات الإجرامية.

وقد خطت الحكومة المصرية خطوات عملاقة في هذا الصدد. فقد نقلت فعليًا سكان هذه المستوطنات غير القانونية الفقيرة جدًا وغير الصالحة للسكن وسكان جيوب الفقر إلى موائل ومناطق بُنيت حديثًا. شملت هذه المناطق السكن الملائم واللائق للأسر والأطفال، بالإضافة إلى التعليم والبيئة الملائمة والأمنة (مناطق للعب، طرقات وإضاءة مناسبة، وسائل نقل) بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإجتماعية اللازمة. الأمثلة على هذه المجالات عديدة (مثلاً تل العقارب, غيط العنب, الأسمرات إلخ.). كان آخرها مشروع حي الأسمرات الذي يتضمن مركز لمكافحة عمل الأطفال من خلال مجموعة متعددة التخصصات من التدخلات (التوعية بمخاطر عمل الأطفال والعودة إلى التعليم المناسب و/أو التدريب المهني والتلمذة الصناعية وفرص العمل المناسبة للأمهات وتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية اللازمة للأطفال وأسرهم).

22 صندوق تطوير المناطق العشوائية(isdf.gov.eg)

تطوير العشوائيات في مصر



مصر تواصل تنفيذ خطة القضاء على العشوائيات بحلول 2030 الشرق الأوسط(aawsat.com)

الجزائر وتطوير برامج الحماية الإجتماعية عبر تمويل حكومي كبير

وضعت الحكومة الجزائرية خطة عملها الوطنية في عام 2021 والتي تضمنت: 1) تحسين المدارس وبنيتها التحتية وجودة التعليم و 2) دمج "حماية الطفل" في برامج الوقاية من العنف المدرسي والأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة. تضمنت الخطة أيضًا برامج التحويلات النقدية المباشرة للأطفال المهمشين للغاية كما هو مبين في المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) الذي أجرته اليونيسف والحكومة الجزائرية عام 2019.

تكمن الأهمية هنا في أن زيادة أسعار النفط في عام 2021 أتاحت حيزًا ماليًا إضافيًا للحكومة وسمحت لها بالوفاء بالتزاماتها الإجتماعية والإقتصادية تجاه السكان بشكل عام والأطفال بشكل خاص. كان الإعتماد على التمويل من المنظمات الدولية منخفضًا نسبيًا. تُظهر الحالة الجزائرية أنه من خلال وضع خطة عمل حكومية مناسبة تتضمن الدعم المباشر للأطفال الفقراء وأسرهم وضمان موارد وطنية كافية، يمكن أن تكون هناك تحسينات إجتماعية وتعليمية كبيرة دون الإعتماد بشكل كبير على الموارد الدولية.

أهمية الحالة المصرية

يمكن للعشوائيات وأحزمة الفقر في أي بلد أن تزيد من إنتشار عمل الأطفال وأشكاله الخطرة.

يمكن للمجموعات وأصحاب العمل والعصابات التي تستخدم الأطفال وتستغلهم في أنشطة غير مشروعة أن تجد ملاذ آمن - على الأقل مؤقت - في هذه المستوطنات.

يجب إيلاء إهتمام عاجل بهذه المستوطنات العشوائية من أجل منع المزيد من الإستغلال للأطفال (الفتيان والفتيات)، ومنع إستخدامهم في الأنشطة الإجرامية أو الأعمال الشاقة، وبالتالي الحفاظ على حقوقهم النفسية الإجتماعية وحقوقهم التعليمية، والأهم من ذلك، كرامتهم.

بمرور الوقت، تصبح حقوق هؤلاء الأطفال وكرامتهم جزء من تقدم وتنمية الأمة، وأيضًا جزء من أمنها الإجتماعي والإنساني .

أهمية الحالة المغربية

- 1. أي جهود تبذل للحفاظ على حقوق الطفل، يجب أن تكون مصحوبة بتعديلات هيكلية في البنية التحتية والموائل ذات الصلة.
- 2. البنية التحتية هنا تعني ضمان الكهرباء والمياه النظيفة، لأن ذلك يمنع المزيد من العمل المنزلي للفتيان، وبشكل خاص للفتيات، حيث يضطرون إلى قطع مسافات للحصول على مياه نظيفة للأسرة.
- 3. برامج الحوالات النقدية التي تبرز حاجة الفتيات إلى الذهاب إلى المدرسة مثل الفتيان مفيدة جدًا بشأن إلتحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها .

أهمية الحالة الجزائرية

 من الأهمية بمكان ضمان موارد وطنية كافية لتمويل نظم الحماية الإجتماعية الوطنية، لا سيما للأسر المهمشة، لأن الإعتماد على المساعدات الدولية غير مستدام ومتقطع وغير كافي في معظم الأحيان.

يوفر وجود موارد وطنية كافية مساحة وإستقلالية أكبر في تمويل الخطط الوطنية والقضايا ذات الأولوية حسب الحاجة (على سبيل المثال ، دعم الأسر المهمشة وأطفالها من خلال برامج التحويلات النقدية وبرامج التعليم ذات الصلة).

 3. يمكن أن تلعب هذه المداخيل والموارد الوطنية دورًا مهمًا في الوقاية الكاملة والقضاء على عمل الأطفال إذا تم إستخدامها بشكل مناسب و مدروس).

(د) عمل الأطفال في حالات الطوارئ :المناهج/الطرق والإحتياجات المختلفة مبادرة قطر العالمية للتعليم وتمويلها (مع اليونسكو)

أطلقت مؤسسة قطر العديد من المبادرات التعليمية العالمية لتوفير الخدمات التعليمية للأطفال في مناطق الأزمات. وقد أطلقت أولى هذه المبادرات في عام 2012 بالتعاون مع اليونسكو، وكانت تهدف إلى توفير التعليم الجيد للأطفال الذين يصعب الوصول إليهم في العالم، ومعظمهم في الأحياء الفقيرة الحضرية والمناطق المعرضة للكوارث ومناطق النزاع. تستهدف هذه المبادرات بشكل خاص الشرق الأوسط وأفريقيا[22]. إستمر هذا العمل التعليمي الدولي، خاصةً للأطفال في ظل الأزمات، حتى الأن من خلال مبادرة مؤتمر القمة العالمي للإبتكار في التعليم (وايز)[23].

(23) قطر تطلق تعليم الأطفال في مناطق الأزمات - قضايا عالمية - ست مبادرات تعليمية عالمية تفوز بجائزة وايز 2021 من مؤسسة قطر - أخبار الدوحة | دولة قطر

برامج دبي كيرز (Dubai Cares): دبي العطاء للتعليم في وضع النزاعات و اللجوء

دبي كير (Dubai Care) هي منظمة عربية تنموية مهمة تدعم الأطفال في حالات الأزمات، الذين أصبحوا لاجئين خارج بلدانهم أو نازحين داخلها. تتضمن أمثلة برامجهم في التعليم، على سبيل المثال، ما يلي: 1) التعافي والصمود في التعليم في العراق الذي تم تنفيذه بين عامي 2019 و 2021 مع مؤسسة طفل الحرب -هولندا و 2) تحويل تعليم اللاجئين نحو التميز الذي تم تنفيذه بين عام 2018 - للشراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة ومختبر التعليم العالمي لمعهد عبد اللطيف جميل-ل Dubai Cares

على سبيل المثال، كان البرنامج الأول يهدف إلى دعم إعادة تأهيل خدمات التعليم في الموصل وبغداد في أعقاب أزمة نزوح واسعة النطاق التي عصفت بالبلاد. تضمنت أنشطة البرامج تجديد المدارس وبناء المراكز المجتمعية وتحسين رعاية الطفولة المبكرة وخدمات التنمية وتوفير مساحة آمنة وشاملة للتدخلات التي يقودها المجتمع المحلي وأنشطة تمكين الشباب، فضلاً عن الدعم النفسي والإجتماعي.

يهدف البرنامج الثاني إلى دعم الحاجة الملحة للتطوير المهني للمعلم (TPD) في سياق صعب للغاية. يهدف البرنامج أيضًا إلى تحسين رفاهية المعلمين من خلال الإستفادة من خبرة الشركاء لجلب التعاطف إلى التفكير القائم على التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تحسين جودة التدريس من خلال نهج التعلم المدمج لتطوير المعلمين، والذي يأخذ في الإعتبار رفاهية الأطفال وتحديد كفاءاتهم ومراقبة تطورهم. هذا البرنامج التجريبي، الذي من المقرر أن يستفيد منه 1350 معلم ويؤثر على 745000 شخص في الأردن ، سيكون قابلاً للتوسعة لمساعدة ملايين الأطفال في حالات الأزمات.

/https://www.dubaicares.ae/ar/news/2238

مراكز وأماكن مكافحة عمل الأطفال التي تقدم خدمات نفسية - إجتماعية وترفيهية وتعليمية شاملة بتمويل دولي

ترد أدناه ثلاثة أمثلة للمراكز المنشأة للأطفال العاملين أو أولئك الذين يتم إبعادهم عن العمل ويتلقون إعادة التأهيل والخدمات اللازمة. المركز الأول مخصص بشكل رئيسي للأطفال السوريين اللاجئين الذين كانوا منخرطين بشكل كبير في أعمال زراعية خطرة في سهل البقاع في لبنان. أنشأت هذا المشروع جمعية بيوند بالتنسيق الوثيق مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وبتمويل من ليونز النرويج. المركزان الأخران مخصصان للأطفال الذين يعيشون في ظل الأزمات داخل بلدانهم وأحيائهم في اليمن وسوريا والذين تأثروا بالنزاعات المسلحة أو شاركوا فيها. حظي هذان المشروعان بدعم من منظمة العمل الدولية ومكتبها الإقليمي للدول العربية.

مركز المنظمة غير الحكومية BEYOND لمكافحة عمل الأطفال الذي يهتم بشكل خاص بعمل الأطفال في الزراعة





أنشطة توعوية عن مخاطر تورط الأطفال في النزاعات المسلحة في اليمن



أنشطة نفسية-إجتماعية وترفيهية للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في اليمن







الدعم النفسي الإجتماعي من خلال الموسيقى والدراما للأطفال المعرضين للخطر والأطفال العاملين في سوريا



أهمية البرامج أثناء الأزمات أو بعدها

- الفتيان وخاصةً الفتيات هم الأكثر ضعفًا والأكثر تأثرًا بالصراعات المسلحة
- من الممكن أن تؤدي الصراعات إلى آثار نفسية وإجتماعية وخيمة على الأطفال على المدى الطويل وخاصة فيما يتعلق بمشاعر الغضب والقلق والإكتئاب والظلم.
 - يمكن أن يؤدي الحرمان الإقتصادي وإنعدام الأمن الغذائي الناجم عن الأزمة إلى سوء التغذية والجوع والمرض والموت في الكثير من الأحيان.
- يصبح عمل الأطفال إستراتيجية رئيسية للتأقام في مثل هذه الأوقات ولكن إستغلالهم لا يطاق.
- إذا لم يتم الإهتمام بهذه الأمور من خلال الموارد المالية المناسبة واللازمة والبرامج المتخصصة، فإن التفاوتات الشديدة على جميع المستويات يمكن أن تؤدي إلى إضطرابات إجتماعية وإقتصادية وإلى عدم إستقرار سياسي.
- يجب أن يبدأ السلام والإستقرار الإجتماعي والسياسي والأمن في المنطقة ببرامج خاصة لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وجميع أشكال إنعدام الأمن الإجتماعي والإقتصادي.

(ه) المسؤولية الإجتماعية للشركات

بالنظر إلى الدراسات والتقارير السابقة حول عمل الأطفال في المنطقة العربية، بما في ذلك أحدثها (المشاورات الإقليمية إستعدادًا للمؤتمر العالمي لمكافحة عمل الأطفال الذي عقد في الفترة من 15 إلى 16 مايو 2021)، فإن المشاركة المباشرة لأصحاب العمل في مكافحة عمل الأطفال أمر نادر الحدوث، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال. هناك أصحاب عمل قاموا بمبادرات لزيادة الوعي بمخاطر عمل الأطفال وعواقبه وضرورة وقفه. يعتبر إنتشار أولئك الذين مولوا مباشرة بعض المشاريع ذات الصلة أقل بكثير. هذا فيما يتعلق بأصحاب العمل والشركات العربية. وينطبق الشيء نفسه على الشركات الدولية العاملة في المنطقة العربية، لا يُسمع كثيرًا عن دعمها المباشر وتمويلها للمشاريع المتصلة بمكافحة عمل الأطفال من خلال أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات أو غير ذلك.

على الرغم من هذه الصورة القاتمة للدعم الواضح من قبل مؤسسات أصحاب العمل والشركات الدولية لوقف عمل الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بتمويل أعمال وقاية الأظفال وسحبهم وإعادة تأهيلهم، فيما يلي بعض الممارسات الجيدة التي يجب تسليط الضوء عليها والتعلم منها وتوسيع نطاقها:

أرامكس ورواد التنمية

"رواد" هو نموذج للإستثمار المباشر للشركات في الأطفال والشباب والأسر في المناطق المهمشة للغاية في الأردن ومصر وفلسطين ولبنان. تحظى هذه المنظمة بدعم من قسم المسؤولية الإجتماعية للشركات في أرامكس إنترناشيونال، الشركة الرائدة عالميًا في مجال الخدمات اللوجستية. تستخدم أرامكس شركاءها من الشركات وعلاقاتها لدعم الأطفال المعرضين للخطر والأطفال العاملين من خلال توفير التعليم والتدريب المهني لهم وربطهم بالخدمات الحكومية المباشرة والبحث عن الفرص الإقتصادية المناسبة لأسرهم.



أصحاب الأعمال في سوريا و مساعدة المتسربين من المدارس في حالة النزوح الداخلي

أدت الأزمة التي طال أمدها في سوريا إلى أنه مع إنتقال العائلات من منطقة إلى أخرى بحثًا عن ملجأ، لم يعد بإمكان الأطفال للالتحاق بالتعليم، مما أدى إلى إنتشار التسرب من المدارس وعمل الأطفال المبكر. تعاون أعضاء غرف تجارة دمشق داخليًا، مع الوكالات الدولية ذات الصلة مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف، لتوفير التدريب المهنى المناسب لأولئك الذين تركوا المدرسة، مما يضمن إنتقال

آمن ومنتج إلى العمل. بالإضافة إلى ذلك، سعت مجموعة من أصحاب العمل إلى الحصول على فرص العمل اللائق والأجور لأهالي الأطفال المعرضين للخطر، مما يضمن بقاء أطفالهم في المدرسة أو عودتهم إلى المدرسة.

يلعب أصحاب العمل دور مهم في مكافحة عمل الأطفال، لا سيما في أعقاب الأزمات وحالات النزاع. يجب توسيع نطاق ممارسة غرفة تجارة دمشق والإرتقاء بها ، أثناء الأزمات وبعدها.

(و) التنسيق على الصعيدين الوطنى والإقليمي

لكي تكون أي سياسات أو تشريعات أو برامج لمكافحة عمل الأطفال فعالة ومؤثرة، من الأهمية بمكان إشراك جميع أصحاب المصلحة داخل البلد وعبر الحدود. وآليات التنسيق الرئيسية القائمة حتى الآن داخل بعض البلدان العربية هي اللجان التوجيهية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، وإلى حد ما اللجان الوطنية لحماية الطفل، وعادةً ما ترأسها الحكومات التي تمثلها وزارات العمل و/أو الشؤون الإجتماعية، وهي الوزارات الرائدة في تنفيذ قوانين العمل والحماية الإجتماعية في أي بلد، وتشكل مكافحة عمل الأطفال عنصر رئيسي في هذه القوانين. وعادةً ما تضم اللجان التوجيهية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ممثلين عن جميع الوزارات ذات الصلة، ومنظمات العمال وأصحاب العمل، والمنظمات غير الحكومية المحلية المتخصصة، وهي موجودة حتى الآن في بلدان مثل تونس والمغرب ولبنان ومصر والأردن وفلسطين وعدد قليل من البلدان الأخرى.

على الرغم من وجود عدد قليل من هيئات التنسيق الإقليمية التي تهتم بقضايا حماية الطفل مثل جامعة الدول العربية (لجنة الطفولة) والمجلس العربي للطفولة والتنمية، إلا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، خاصةً فيما يتعلق بعمل الأطفال. هذا أمر ضروري عند النظر إلى قضية عمل الأطفال بإعتبارها مشكلة إقليمية خطيرة، وهذا يزداد سوءًا مع مرور الوقت كما كشفت التقديرات العالمية الأخيرة لمنظمة العمل الدولية (2020). علاوة على ذلك، لم يكن هناك أي إجراء إقليمي سواءً كان برنامجيًا أو تمويليا بإستثناء عدد قليل. وكانت وكالات التنمية أو التمويل العربية الوحيدة التي إستهدفت عمل الأطفال على وجه التحديد والقضايا ذات الصلة المباشرة هي المجلس العربي للطفولة والتنمية، وخاصةً فيما يتعلق بأطفال الشوارع (على سبيل المثال: اقام المجلس برامج في مصر ولبنان)، وقامت مؤسسة قطر بتمويل برامج تعليمية عربية وغير عربية للأطفال في ظل الأزمات بالتعاون مع اليونسكو.

(ز) التوعية الوطنية حول المشكلة في العراق

قامت الحكومة العراقية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعمل توعوي ضخم حول مشكلة عمل الأطفال و سبل الوقاية و الحمية, ذلك عبر حملة وطنية واسعة ، استستهدفت أكثر من 10000 طفل

وأسرهم وأولياء أمورهم والمعلمين وأرباب العمل ووسائل الإعلام. شملت هذه الحملة جلسات توعية في المدارس والمناطق التي ينتشر فيها عمل الأطفال ويشيع التسرب من المدارس. تم تشكيل فريق مؤلف من ممثلين وخبراء من الوزارة للقيام بالأنشطة في بغداد ومدن أخرى في جميع أنحاء البلاد ، في محاولة لتسليط الضوء على المخاطر المتزايدة لعمل الأطفال وأهمية التعليم. وجرت أولى الزيارات في مدارس مدينة الصدر ببغداد ، حيث وزعت البروشورات والقبعات والقمصان على الطلاب الصغار ، وعقدت مناقشات لتسليط الضوء على أهمية الاستمرار في المدرسة. شملت الأنشطة الأخرى ورش عمل مع وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة حول المعايير والممارسات الوطنية والعمالية المتعلقة بعمل الأطفال ، وإنتاج سلسلة من مقاطع الفيديو والبرامج الإذاعية والتلفزيونية لزيادة الوعي بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وعامة الناس حول الدور الذي يمكن أن يلعبوه في معالجة عمالة الأطفال

3- المضي قدمًا: خارطة طريق نحو مكافحة إستغلال الأطفال وأسوأ أشكال عمل الأطفال في المنطقة العربية

تعتبر سياسة الأولوية أو مجالات التدخل الناشئة، من أحدث الإجتماعات التشاورية الإقليمية التي عُقدت للدول العربية سواءً تلك الموجودة في الشرق الأوسط أو منطقة الخليج أو أفريقيا، طلبات وإحتياجات صالحة ومتكررة في المنطقة والتي يمكن للبرلمانيين العرب تلبيتها. يتزامن بعضها مع الأولويات المحددة قبل جائحة كوفيد -19 المذكورة في التقرير الإقليمي الأول عن عمل الأطفال الذي وضع من خلال عملية تشاورية من قبل جامعة الدول العربية في عام 2018. وسيتم تحديد كل مجال من مجالات التدخل ذات الأولوية أدناه، جنبًا إلى جنب مع نقاط العمل اللازمة للسنوات الأربع المقبلة حتى مو عد إنعقاد المؤتمر العالمي السادس لمكافحة عمل الأطفال. (التدخلات موجودة بجدول 2)

جدول 2: التدخلات الستة لخارطة الطريق

مجالات التدخل ذوى الأولوية

مجال التدخل ذي الأولوية 1: حشد الدعم السياسي لبناء الزخم و البيئة السياسية من أجل التسريع بإتخاذ إجراءات لمكافحة عمل الأطفال بوصفه أولوية رئيسية من أولويات حقوق الإنسان والأمن الإقليمي/الوطني.

نقاط العمل

1.1: تنظيم جلسة للبرلمانيين العرب بشأن عمل الأطفال في المنطقة العربية (طبيعته وحجمه وأسبابه و عواقبه وتحدياته وفرصه) مع التأكيد على أهميته كقضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي الإقليمي والإستقرار الإجتماعي.

متى:

خلال الإجتماعات البرلمانية العربية وخاصةً قرب اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال.

في 12 يونيو من كل عام أو في أي مناسبة ملائمة أخرى.

الشركاء المحتملون:

- البرلمانيون من جميع الدول العربية وخاصة أعضاء اللجان الإجتماعية والقانونية
 - ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة
 - ﴿ الإعلام
 - ح ممثلو الأطفال الذين سبق لهم العمل

2.1: تنظيم جلسة بشأن عمل الأطفال وتحدياته والإستجابات اللازمة ضمن برلمانات البلدان الأعضاء، مع التشديد على أهميته كقضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل، بالإضافة إلى كونها قضية أمن قومي.

متى:

- ◄ اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 12 حزير ان/يونيو من كل عام.
 - التواريخ والمناسبات الوطنية الملائمة الأخرى.

الشركاء المحتملون:

- جميع أعضاء البرلمانات الوطنية، وخاصة أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني.
- المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عمل الأطفال والقضايا ذات الصلة.
 - خبراء متخصصون في القانون وفي مجال عمل الأطفال.
 - الأطفال الذين سبق لهم العمل، فتيات و فتيات.

مجال التدخل ذي الأولوية 2: التصديق على جميع التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وعمل الأطفال وعمل الأطفال وعمل الأطفال وتعزيزها.

نقاط العمل

- 1.2: التصديق الإقليمي على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الإستخدام (1973) التي تتضمن ما يلي:
- تحديد سن أدنى للإلتحاق بالعمل أو التوظيف، لا يتجاوز ال 15 سنة، بإستثناء في البلدان التي تعاني من مشاكل إقتصادية خطيرة (14 سنة)، بشرط أن يتم رفعه مرة أخرى إلى 15 سنة عندما يتحسن الوضع السائد
- وضع سياسات وطنية للقضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك خطط عمل وطنية للقضاء
 على عمل الأطفال كما فعلت بعض البلدان المذكورة سابقًا.

التوصية رقم 146

تشدد التوصية رقم 146 المرفقة بالإتفاقية رقم 138 على أن السياسات والخطط الوطنية ينبغي أن تنص على ما يلي: التخفيف من حدة الفقر وتعزيز فرص العمل اللائق للكبار، بحيث لا يحتاج الأباء إلى اللجوء إلى عمل الأطفال، وتيسير فرص التعليم المجاني والإلزامي وتوفير التدريب المهني؛ وتوسيع نطاق أنظمة الأمن الإجتماعي وأنظمة تسجيل المواليد؛ وتوفير المرافق المناسبة لحماية الأطفال والمراهقين الذين يعملون. تحقيق القضاء على عمل الأطفال، ينبغي إدراج القوانين التي تحدد الحد الأدنى لسن العمل في مثل هذه الإستجابات السياسة الشاملة.

2.2: ضمان التنفيذ الإقليمي لإتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال التي ساعدت على تركيز الأضواء الدولية على الحاجة الملحة إلى إتخاذ إجراءات للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على سبيل الأولوية، دون فقدان الهدف الطويل الأجل المتمثل في القضاء الفعال على جميع أشكال عمل الأطفال.

وتقضي الإتفاقية رقم 182 بأن تتخذ البلدان تدابير فورية وفعالة ومحددة زمنيًا للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على وجه الإستعجال. وقد صادقت جميع الدول العربية على الإتفاقية C.182 ولكن ليس لدى جميعها التدابير المناسبة لوقف جميع فئات أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها على وجه السرعة.

وتوصي التوصية رقم 190، المصاحبة للإتفاقية رقم 182، بأن يشمل أي تعريف ل "العمل الخطر" ما يلي: العمل الذي يعرض الأطفال للإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي؛ والعمل تحت الأرض أو تحت الماء أو على إرتفاعات خطرة أو في أماكن ضيقة؛ والعمل بإستخدام الآلات والمعدات والأدوات الخطرة أو حمل أحمال ثقيلة؛ والتعرض للمواد أو العوامل أو العمليات الخطرة، أو لدرجات الحرارة أو مستويات الضوضاء أو الإهتزازات الضارة بالصحة؛ العمل لساعات طويلة، والعمل الليلي، والإحتجاز غير المنطقي في مقر صاحب العمل.

ويعني ما ورد أعلاه أنه يتعين على بلدان المنطقة حظر جميع هذه الأشكال من عمل الأطفال لأنها تضر أشد الضرر بصحة الطفل وحالته النفسية-الإجتماعية والبدنية. علاوةً على ذلك، فإنها تشمل إستخدام الأطفال وإستغلالهم في أنشطة غير مشروعة مثل الصراعات المسلحة والإتجار بالبشر وبيع أعضائهم والإتجار بالمخدرات والإستغلال الجنسي التجاري. ويتعين على البلدان موائمة قوانينها الوطنية مع الإلتزامات التي تم التعهد بها لدى التصديق على الإتفاقية 182، وإعتبار ذلك مسألة عاجلة.

وتشمل التدابير الأخرى لتنفيذ الوثيقة C.182 ما يلي:

- يتعين على كل بلد أن يحدد قائمته الخاصة بالأشكال الخطرة المحظورة لعمل الأطفال تمشيًا مع الفقرة (د) من المادة 3 من الإتفاقية C.182. وترشد التوصية رقم 190 وتوضح حالات الأشكال الخطرة لعمل الأطفال المحظور أن تقوم

دائما بتنقيحها وتحديثها بما يتماشى مع الأشكال الجديدة والناشئة للأعمال الخطرة. وترد أدناه بعض الأمثلة.

مصر

تقوم مصر حاليًا (2022) بمراجعة وتحديث قائمتها للأعمال الخطرة لتشمل الأطفال العاملين في "التوكتوك" وهي مركبة صغيرة ذات ثلاث عجلات تستخدم بشكل غير قانوني. وتبين مؤخرًا زيادة في عدد السائقين الأطفال للتوكتوك، وهو عمل يبدو أكثر ربحية من الأشكال الأخرى لعمل الأطفال، ولكنه يشكل خطر بالغ على الأطفال والركاب والمجتمع على حد سواء.

قام لبنان بمراجعة وتحديث قائمته للأعمال الخطرة المحظورة في عام 2012 لتشمل عمل الأطفال في الزراعة وفي الشوارع وفي الإحتجاجات السياسية والنزاعات المسلحة (أنظر القسم ...)

3.2: حشد الدول الأعضاء من أجل التصديق الإقليمي على إتفاقية منظمة العمل الدولية C189 - إتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) ومواءمة القوانين الوطنية بما يتماشى معها. تهدف إتفاقية وتوصية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 201) [24] إلى ضمان ظروف عمل مناسبة لعاملات المنازل بمن فيهن الأطفال.

تنقل هذه الوسائل رسالة مفادها أن العمال المنزليين هم عمال، لهم الحق في ظروف عمل ومعيشة لائقة، شأنهم شأن غير هم من العمال. ومن بين المسائل الأخرى، تشترط الإتفاقية رقم 189 تحديد سن أدنى للعمال المنزليين، يجب أن يكون متسق مع إتفاقية الحد الأدنى للسن لعام 1973 (رقم 138)، وإتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام 1999 (رقم 182) والذي يجب ألا يقل عن السن المحدد للعمال عمومًا. كما تطالب الإتفاقية الأعضاء بإتخاذ تدابير لضمان ألا يحرم العمل المنزلي الذي يؤديه الأطفال من تعليمهم الإلزامي، وألا يتعارض مع فرص مواصلة التعليم أو التدريب المهنى.

بالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة أحكام إتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام 1999 (رقم 182) والتوصية (رقم 190)، ينبغي للأعضاء أن يحددوا أنواع الأعمال المنزلية التي يحتمل أن تضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم، بحكم طبيعتها أو الظروف التي تنفذ فيها، وأن يحظروا أيضًا عمل الأطفال وأن يقضوا عليه. علاوةً على ذلك، لدى تنظيم ظروف العمل والمعيشة للعمال المنزليين، على الدول الأعضاء إيلاء إهتمام خاص بإحتياجات عاملات المنازل اللاتي تقل أعمار هن عن 18 سنة أو فوق الحد الأدنى لسن العمل على النحو المحدد في القوانين واللوائح الوطنية، وإتخاذ تدابير لحمايتهن. وينبغي أن تشمل هذه التدابير قيود صارمة على ساعات العمل الليلي؛ القيود الكافي للراحة والتعليم والتدريب والأنشطة الترفيهية والإتصالات العائلية؛ حظر العمل الليلي؛ القيود

المفروضة على العمل الذي يتطلب الكثير من الجهد، سواءً جسديًا أو نفسيًا؛ وإنشاء أو تعزيز آليات لمراقبة ظروف عمل ومعيشة عاملات المنازل الشابات.

مثال شامل جيد في المنطقة العربية في هذا الصدد جاء من المغرب كما هو موضح سابقًا في القسم . 2.2.1 بدأت المناصرة ضد عمل الأطفال في الخدمة المنزلية في المغرب رسميًا في عام 2006 مع بذل جهود متسقة لتغيير المواقف تجاه عمل الطفلات، والعمل المنزلي المكثف والضار. في عام 2016، أقرت البلاد القانون 12-19 بشأن العمل المنزلي بشكل عام والعمل المنزلي للأطفال بشكل خاص، ووضعت تدابير تنفيذية خاصة بحلول عام 2018 لضمان تنفيذ القانون الجديد.

توسيع نطاق التجربة المغربية الشاملة

- حملات توعية وطنية وشعبية واسعة النطاق بشأن العواقب الخطرة والضارة لعمل الأطفال في المنازل، لا سيما في منازل أطراف ثالثة.
- رفع مستوى الوعى بين البرلمانيين وخاصة اللجان ذات الصلة في المغرب.
- وضع وإعتماد قانون وطني للعمل المنزلي بما يتماشى مع القانون الدولي
 للعمل المنزلي.
- حسمان حظر عمل الأطفال دون سن 18 سنة وتوفير تدابير الحماية الإجتماعية والإقتصادية لمن تتراوح أعمار هم بين 16 و 18 سنة (في المرحلة الإنتقالية لل 5 سنوات) حتى يمكن وقفها تمامًا.
- تم إنتاج دليل سهل الإستخدام وإعلان تلفزيوني مناسب لشرح القانون الجديد وما يتضمنه/يستتبعه/ينطوي عليه.

متى:

- اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 12 حزير ان/يونيو من كل عام.
 - التواريخ والمناسبات الوطنية الملائمة الأخرى.
- وضع الموضوعات المذكورة أعلاه (عمل الأطفال وأسوأ أشكاله والعمل المنزلي) على جداول أعمال اللجان البرلمانية الوطنية واللجان البرلمانية ذات الصلة للمناقشة والعمل.

الشركاء المحتملون:

- جميع أعضاء البرلمانات الوطنية وخاصة أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني.
- المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال عمل الأطفال والقضايا ذات الصلة.
- خبراء متخصصون في القانون وفي مجال عمل الأطفال (بما في ذلك مواضيع محددة في عمل الأطفال مثل أولئك الذين لديهم دراية بالعمل في الشوارع والزراعة والعمل المنزلي والنزاعات المسلحة وغيرها، حسب الحاجة).

مجال التدخل ذي الأولوية 3: في ضوء إتفاقيتي منظمة العمل الدولية 138 و 182 وتوصياتهما، دعم تطوير خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال (على سبيل المثال في مصر ولبنان والأردن وتونس).

نقاط العمل:

1.3: تشجيع الحكومات، لا سيما وزارات العمل و/أو الشؤون الإجتماعية، على وضع خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال مع مراعاة ما يلى:

- تقييم أكثر أشكال عمل الأطفال إنتشارًا وخطورة في البلد.
- الأسباب الرئيسية (مثل الفقر، والإفتقار إلى أنظمة الحماية الإجتماعية للأسر المهمشة، وضعف فرص الحصول على التعليم الجيد والميسور التكلفة، والإفتقار إلى العمل اللائق للشباب والكبار، والنزاعات، وإنعدام الأمن الغذائي، إلخ.) والعواقب (مثل الأذى النفسي-الإجتماعي والجسدي، والإصابات والإعاقات، والوفاة، والعمالة غير الماهرة، ودورة الفقر المستمرة، وعدم المساواة الإجتماعية، وإنعدام الأمن، إلخ.)
- الوسائل المحتملة المختلفة لمعالجتها (مثل زيادة خطط الأمن الإجتماعي، وتحسين فرص التعليم الجيدة والميسورة التكلفة، وتوسيع نطاق التعليم للأطفال في الأزمات والسياق الإنساني، وزيادة فرص العمل اللائق لأسر الأطفال المعرضين للخطر، وخاصة أولئك الذين يشاركون في أسوأ أشكال عمل الأطفال، وزيادة ودعم نظم رصد المتسربين من المدارس والأطفال العاملين، إلخ.).
- وضع وتعزيز السياسات وتدابير العمل والحماية الإجتماعية اللازمة للعاملين في الإقتصاد غير الرسمي، بمن فيهم العمال الشباب فوق الحد الأدني لسن العمل؛
- تطوير مساحات صديقة للأطفال ومراكز لمكافحة عمل الأطفال تهتم مباشرة بالفتيان والفتيات المعرضين للخطر وبإحتياجاتهم.
 - تطوير إستراتيجيات ومواد توعية للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم وعامة الناس.
 - حث البرلمانيين الوطنيين على إعتماد هذه الخطط وتخصيص ميز انيات وطنية لها.

البلدان التي لديها خطط عمل وطنية في المنطقة (أنظر القسم 2.2.1)

الأردن ولبنان ومصر وتونس والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن (قبل الحرب)

2.3: ضمان وجود برامج وخطط دعم محددين للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة أو الذين وقعوا ضحايا لها (على الصعيدين الوطني والإقليمي)

كما ذُكر آنفًا، يلزم وضع برامج خاصة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة أو الذين وقعوا ضحايا لها. يمكن أن يكون ذلك إما عن طريق التعميم ضمن خطط العمل الوطنية الحالية و/أو وضع برامج إقليمية محددة لهؤلاء الأطفال.

خطط العمل الوطنية أو الأطر الوطنية المحدَثة لمكافحة عمل الأطفال

- (التي أطلقت أصلاً في عام 2013) عام 2016 لتشمل ملحق خاص بالأطفال اللاجئين السوريين في لبنان.
- قام الأردن بتحديث إطاره الوطني لمكافحة بلا مأوى) في مصر. .2 عمل الأطفال (تم تطويره في الأصل في عام 2011) ليشمل اللاجئين (عام 2021).

الخطط الاقليمية

هناك حاجة إلى خطط إقليمية تركز بشكل قام لبنان بتحديث خطة عمله الوطنية الأولى الإجتماعي وإعادة التأهيل للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة (يمكن تعلم الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها من تجربة جمعية (BEYOND) في لبنان ومن تجربة (جمعية رواد) في الأردن ومن تجربة (أطفال

يجب أن يصبح الإهتمام بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة نقطة عمل عاجلة للبرلمانيين العرب. وهي قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل والأمن الإجتماعي الاقليمي.

متى:

- يجب تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية والأطر الوطنية بين عامي 2022-. 2024
- يجب على سوريا واليمن تحديث خطط عملهما الوطنية القديمة على وجه السرعة لتشمل تدابير خاصة بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.
- العراق وليبيا والسودان والصومال وفلسطين بحاجة إلى وضع خطط عمل من هذا القبيل على وجه السرعة.
- يجب وضع وتنفيذ خطة إقليمية تتضمن بعض الإجراءات المحددة والمباشرة للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، بين عامي 2022 و 2026 (مثل البرامج التعليمية المصممة خصيصًا والمساحات الصديقة للطفل ومراكز لمكافحة عمل الأطفال توفر الدعم النفسى-الإجتماعي والإقتصادي وبرامج إعادة التأهيل).

الشركاء المحتملون:

- الوزارات الوطنية للعمل، والشؤون الإجتماعية، والتعليم، والصحة، والدفاع والداخلية،
 والإعلام.
- جميع أعضاء البرلمانات الوطنية وخاصةً أعضاء لجان العمل والطفولة والتعليم والصحة والأمن الوطني
- المنظمات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة عمل الأطفال والقضايا ذات الصلة.
- يمكن وضع خطة إقليمية ونقاط عمل بخصوص الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وتنسيقها من قبل البرلمانيين العرب (اللجنة المعينة خصيصًا لذلك) والمنظمات الإقليمية ذات الصلة مثل المجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل العربية.

مجال التدخل ذي الأولوية 4: تشجيع وتنظيم إدارة المعرفة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتوليد وتجميع/تصنيف ونشر البيانات الكمية والنوعية عن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

نقاط العمل:

1.4: تبادل المعلومات

- بالإضافة إلى ذلك، تبادل الدراسات بشأن الآثار السلبية لعمل الأطفال على صحة الأطفال ونموهم وتعليمهم.
- تبادل الخبرات في مجال التصدي لعمل الأطفال حسب قطاعات النشاط والفئات العمرية وأنواع العمل والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات الهادفة في مكافحة عمل الأطفال فيما بين بلدان المنطقة.

2.4: سد الثغرات في المعلومات

- انتاج أدوات وطنية وإقليمية تساعد على تقييم حجم وخصائص عمل الأطفال كمدخلات لصياغة وتوجيه السياسات والإجراءات.
- نشر الأدوات وجمع النتائج وتحليلها وتقاسمها مع الجميع لتوجيه ورصد السياسات والبرامج الإقليمية المتعلقة بعمل الأطفال، وخاصة عمل الأطفال المتصل بالهجرة.

متى:

- الخطوة الأولى بعد المصادقة على الإستراتيجية الحالية وحشد الدعم السياسي ضد عمل الأطفال بين البرلمانيين على الصعيدين الوطني والإقليمي و/أو
- في أي وقت عندما تكون هناك أي تقييمات ذات صلة يمكن من خلالها إدراج الأسئلة المتعلقة بعمل الأطفال (مثل الدراسات الإستقصائية الوطنية أو الإقليمية عن العمل، والخطط الوطنية أو الإقليمية لحماية الطفل، ودراسات الهجرة و/أو الإتجار عبر الحدود، الخ.) و/أو
- جلسة إقليمية إستثنائية يمكن عقدها لتبادل الخبرات ونشر أدوات التقييم بشأن عمل الأطفال فيما بين الدول الأعضاء.

الشركاء المحتملون:

- لجنة أصغر للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع جميع البرلمانيين، خاصةً
 اللجان الاجتماعية و القانونية.
- أي هيئة / هيئات خاصة ضمن البرلمانيين العرب وجامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل العربية.
- المنظمات الدولية ذات الصلة (اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية و IOM و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والمؤسسات الإحصائية الوطنية و الإقليمية و الخبراء.

مجال التدخل ذي الأولوية 5: زيادة الميزانيات الوطنية والإقليمية التي تدعم جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال

نقاط العمل:

1.5: يجب أن تشمل الميزانيات الوطنية التي تقرها البرلمانات الوطنية تمويل البرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بمكافحة عمل الأطفال (خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال ومراكز مجتمعية لمكافحة عمل الأطفال وبرامج تعليمية للمدارس الحكومية والمدارس المجتمعية وبرامج التدريب المهنى ذات الصلة وآليات لإنفاذ القانون وظروف عمل لائقة للكبار).

2.5: توعية البلدان عن أهمية توحيد وتمويل الإجراءات الإقليمية ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال، لا سيما في خضم الأزمات وحالات ما بعد الأزمات.

متى:

- عقد جلسة خاصة في البرلمان في أسرع وقت ممكن مع لجنة الطفولة واللجنة الإجتماعية واللجنة المناقشة وطرح الأمر للمصادقة الوطنية.
- في البداية مناقشات برلمانية وطنية حول التمويلات الحكومية وغير الحكومية للسياسات الوطنية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بحماية الطفل ومكافحة عمل الأطفال.
- وضع الإستراتيجية الإقليمية (على الأقل بعض نقاطها) أو غيرها من المبادرات الإقليمية المتفق عليها لمكافحة عمل الأطفال على جدول أعمال البرلمانيين العرب (ككل أو ضمن لجان محددة مثل اللجان الإجتماعية والمالية).

الشركاء المحتملون:

- لجنة أصغر للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع جميع البرلمانيين، خاصةً
 اللجان الإجتماعية والقانونية.
- المنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية المحتملة التي يمكنها تمويل البرامج الإقليمية (على سبيل المثال: المجلس العربي للطفولة والتنمية، مؤسسة قطر، الصندوق الكويتي للتنمية، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلخ.)
 - دعم خبراء الميزانية المتعلقة بحماية الطفل (يمكن أن يتم طلب ذلك من اليونيسيف).

مجال التدخل ذي الأولوية 6: توعية وتشجيع المؤسسات التجارية/الشركات الوطنية والإقليمية على مكافحة عمل الأطفال

نقاط العمل:

- 1.6: تو عية الشركات والمؤسسات الدولية لمراجعة سياساتها ومدونات قواعد السلوك الخاصة بها لوقف عمل الأطفال ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. يمكن إستخدام دليل خاص أعدته منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية لأصحاب العمل للمساعدة في هذه العملية (wcms_ipec_pub_27555.pdf (ilo.org).
- 2.6: تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاريع المسؤولية الإجتماعية للشركات لمكافحة عمل الأطفال لضمان خلو سلاسل التوريد داخل القطاعات والأعمال التجارية السائدة في البلدان وفي جميع أنحاء المنطقة من عمل الأطفال (لا سيما في قطاعات الإنتاج الزراعي والتعبئة والتغليف، والأنشطة المتعلفة بأعمال البناء، وصناعات الملابس وغيرها).
- 3.6: توعية وتعبئة الشركات الدولية العاملة في المنطقة من أجل التمويل المباشر أو الدعم من خلال إداراتها المعنية بالمسؤولية الإجتماعية للشركات والمشاريع الإقليمية المتعلقة بعمل الأطفال (أي المناطق المتأثرة بالأزمات وتعليم الأطفال المتسربين من المدارس ومراكز مكافحة عمل الأطفال ومراكز التدريب المهني، وتوفير فرص العمل اللائق للشباب في سن العمل القانوني ولأهالي الأطفال العاملين).

متى:

على الفور، إستنادًا إلى أجندات التمويل الخاصة بهم ولدى إعداد ميز انيات لمشاريع معينة.

الشركاء المحتملون:

- يجب على البرلمانيين العرب والبرلمانيين الوطنيين توعية الشركات الدولية للمساهمة في
 جعل مناطق وقطاعات العمل خالية من عمل الأطفال.
- اللجان المالية والتجارية ضمن البرلمانيين الوطنيين و البرلمانيين العرب، وممثلي الشركات الوطنية والدولية (التي لديها أعمال تجارية في المنطقة)، والممارسات الجيدة للمسؤولية الإجتماعية للشركات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(24) المنظمة الدولية لأصحاب العمل: صوت قوي ومتوازن للأعمال (ioe-emp.org)

ملحق 2: جدول الهوامش

- (1) عمل الأطفال: التقديرات العالمية لعام 2020 ، الإتجاهات والطريق إلى الأمام (صفحة 3)
- (2) إرتفاع عمل الأطفال إلى 160 مليون أول زيادة منذ عقدين (unicef.org). (صفحة 6)
- (3) على النحو المحدد من قبل ووفقًا للتجمعات الإقليمية التي تستخدمها إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية. وهي تشمل: البحرين ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، ولبنان ، والأرض الفلسطينية المحتلة ، وعمان ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية السورية ، والإمارات العربية المتحدة ، واليمن (صفحة 6)
 - (4) يدعو إلى وضع إستراتيجية لمكافحة عمل الأطفال (صفحة 6)
 - (5) عمل الأطفال: التقديرات العالمية لعام 2020 ، والإتجاهات والطريق إلى الأمام (صفحة 9)
 - (6) عمل الأطفال يرتفع إلى 160 مليون أول زيادة منذ عقدين (unicef.org). (صفحة 9)
- (7) على النحو المحدد من قبل ووفقًا للتجمعات الإقليمية التي تستخدمها إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية. وهي تشمل: البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن. (صفحة 9)
 - (8) حددتها دولة واحدة عضوة في الإستبيان. (صفحة 9)
- (9) وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والوزارات الأخرى ذات الصلة وأصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات عير الحكومية المحلية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة. (صفحة 10)
- (10) المملكة العربية السعودية، عمان، البحرين، اليمن، الكويت، قطر، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، مصر، المغرب، الصومال، جنوب السودان (صفحة 10)
- (11) تم تمويل هذا المشروع من قبل وزارة العمل الأمريكية وتم إعداد التقرير من قِبل الدكتورة حياة عسيران، إستشارية متخصصة في مجال عمل الأطفال في منظمة العمل الدولية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (صفحة 11)
 - (12) الإستراتيجية العربية لحماية الأطفال اللاجئين | arab.org (صفحة 11)

- (13) منع الانتهاكات والعنف ضد الأطفال في المنطقة العربية بيان مشترك صادر عن جامعة الدول العربية والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاع المسلح | الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعنى بالعنف ضد الأطفال (صفحة 11)
- (14) لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا والعراق واليمن والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت (صفحة 12)
- (15) السيد Scott Lyon ، مسؤول أبحاث السياسات في منظمة العمل الدولية ، فرع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل إدارة الحوكمة. قدم هذه المعلومات في عملية التشاور الإقليمية للدول العربية (ديسمبر 2021) إستعدادًا للمؤتمر الخامس. المؤتمر العالمي لمكافحة عمل الأطفال ، تقرير مركز تورين الدولي للتدريب في إيطاليا ، بدعم من د. حياة عسيران (صفحة 12)
- (16) دراسة نوعية وكمية حول عمل الأطفال في الدول العربية منظمة العمل العربية (alolabor.org), المجلس العربي للطفولة و التنمية دراسة عمل الأطفال في الدول العربية (arabccd.org) (صفحة 15)
- (17) دراسة نوعية وكمية حول عمل الأطفال في الدول العربية منظمة العمل العربية (alolabor.org), المجلس العربي للطفولة و التنمية دراسة عمل الأطفال في الدول العربية (arabccd.org) (صفحة 15)
- [18] المشاورة الإقليمية للدول العربية تحضيرا للمؤتمر العالمي الخامس حول عمل الأطفال (جنوب أفريقيا، 2022)، 15-16 ديسمبر/كانون الأول 2021، المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل الدولية جنيف (صفحة 15)
- (19) المشاورات الإقليمية للدول العربية إستعدادًا للمؤتمر العالمي الخامس حول عمل الأطفال (جنوب إفريقيا ، 2022)، 15-16 ديسمبر 2021، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية ومنظمة العمل الدولية جنيف (صفحة 18)
 - (19 مفحة 19 <u>Arabic (4).pdf</u> الممارسات التاشئة Map16_(20)
- (21) كانت جمعية قرية الأمل أول من قدم ممارسة جيدة على مستوى المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، خاصةً للفتيات. بدأت جهودها ضد العمل في الشوارع والسكن في الشوارع في سنة 1988. (صفحة 22)
 - 22 صندوق تطوير المناطق العشوائية (isdf.gov.eg) (صفحة 26)
- (23) قطر تطلق تعليم الأطفال في مناطق الأزمات قضايا عالمية للمست مبادرات تعليمية عالمية تفوز . بدائزة وايز 2021 من مؤسسة قطر أخبار الدوحة | دولة قطر (صفحة 28)
 - (24) المنظمة الدولية لأصحاب العمل: صوت قوي ومتوازن للأعمال (ioe-emp.org) (صفحة 44)

مرفق رقم 2

الأحكام القانونية المتعلقة بحقوق الطفل وعمل الأطفال في الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: أعدّت جامعة الدول العربية القائمة الأصلية في تقريرها "عمل الأطفال في المنطقة العربية :تحليل كمي ونوعي" في العام 2018 ثم تمّ تحديثه في يونيو / حزيران 2021 من قبل وحدة العمل المتخصصة بعمل الطفل وتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني.

مغومات آخری	القائمة الرسمية للأعمال الغطرة	الحد الأدنى لسن العمل	التعليم الإلزامي؟	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138	اتفاقية حقوق الطفل	الدولة
يحظر قانون العمل على أي شخص يقلّ عمره عن 19 عامًا العمل ليلًا وعلى أي شخص يقلّ عمره عن 18 عامًا أداء أعمال مؤذية لصحته أو سلامته أو أخلاقه. (22) لم تحدّد الجزائر بموجب القانون أو اللوائح الوطنية أنواع الأعمال الخطِرة على الأطفال.	غير موجودة	16	15-6	مطبّقة 2001	مطبّقة 1984	مطبقة	الجزائر
لا تنطبق حماية الحد الأدنى لسنّ العمل في قانون العمل على الأطفال في بعض القطاعات، مثل الأعمال المنزلية. (7)	قائمة مكتملة	15	14-6	مطبّقة 2001	مطبّقة 2012	مطبّقة	البحرين
ينطبق بند الحد الادنى لسن الاستخدام في قانون العمل فقط على الأطفال الذين يؤدون أعمالًا بموجب اتفاقية توظيف رسمية والتي لا تتفق مع المعايير الدولية التي تتطلّب حماية جميع الأطفال بموجب القانون الذي يحدّد الحد الادنى لسن الاستخدام. (23،27،28) بند الأعمال الخطرة في جبيوتي غير مكتمل أ	القائمة موجودة من خلال المادة 110 من قانون العمل (20)	16	16-6	مطبّقة 2005	مطبّقة 2005	مطبقة	ج يبو تي
قانون العمل 12 (2003) - 6 ساعات عمل في اليوم كحد أقصى - 4 ساعات عمل على التوالي كحد أقصى - استراحة لمدة ساعة على الأقل - لا عمل من الساعة 8 مساءً حتى 7 صباحًا - 18 ساعة راحة متواصلة بين يومي عمل - إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 21 يومًا (15 يومًا متواصلًا) القرار الوزاري رقم 2003/118 (قائمة الأعمال الخطِرة)	قائمة الأعمال الخطرة المكتملة الأعمال الخطرة المكتملة للأطفال دون سن 18 عامًا (يتم تحديثها في عام 2021) حظر عام لمن هم دون سن 16 عامًا	15 ⁱⁱ	14-6	مطبّقة 2002	مطبقة 1999	مطبقة	مصر
قانون العمل رقم 37/أأ 2015 إذا كان الطفل أقل من 16 عامًا: - 7 ساعات كحد أقصى في اليوم - 4 ساعات على التوالي كحد أقصى - 4 ساعات على التوالي كحد أقصى - استراحة لمدة ساعة على الأقل - لا عمل من الساعة 9 مساءً حتى 9 صباحًا - إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 30 يومًا ملحوظة: تُستثنى الشركات العائلية (بما في ذلك من الأحكام التي تحكم الأعمال الخطِرة) - قانون التعليم الالزامى رقم (118)لسنة 1976المعدل (1) المادة	قائمة مكتملة (لا تزال على شكل حظر عام: راجع المادة 95 من قانون العمل رقم 2015/37 تنطبق هذه القائمة على جميع القاصرين)	15	11- 6	مطبّقة 2001	مطبّقة 1985	مطبّقة	العراق

او لا – التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية مجاني والزامي لجميع الأطفال الذين يكملون السادسة من العمر، عند ابتداء							
السنة الدراسية، أو في 12/31 من تلك السنة . ثأنيا – تلتزم الدولة بتوفير جميع الإمكانات اللازمة له ثالثا – يلتزم ولي							
الطفل بالحاقه بالمدارس الابتدائية، عند اكماله السن المنصوص عليه في الفقرة اعلاه واستمراره فيها، لحين اكمال الولد مرحلة الدراسة الابتدائية، او الخامسة عشرة من عمره . ويقصد بولي الطفل لاغراض هذا القانون المتكفل فعلا برعايته							
مركته الدراسة الإبدالية، أو الكاملية عشره من عمره . ويعصد بوتي الطفل لا عراض هذا العانون الملكف فعر بر عايلة							
القسم 75 من قانون العمل: " يحظر تشغيل الحدث: (1) أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن يعطى فترة للراحة	قائمة مكتملة	16 (القسم	15-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	الأردن
لا تقل عن ساعة و احدة بعد عمل أربع ساعات متواصلة. (2) بين الساعة الثامنة مساءً و السادسة صباحًا. (3) في أيام		73 من قانون		2000	1998		
الأعياد الدينية والعطل الرسمية وأيام العطلة الأسبوعية". (ب) "الأمر الوزاري لعام 2011 بشأن المهن الخطرة أو المتعبة أو المؤذية بصحة الشباب"، والمحظرة على الأطفال		العمل)					
رب) معدو مروروپ دم 201 بدل سهل سود و دعب و سويه به سبب و دسود على دعت د							
التَشْريعُ المصادق عليه حديثًا بشأنِ الاتجار ويشمل بِشكل خاص الأطفال المرتبطين بالشوارع.							
قانونان في طور الإعداد؛ قانون الأحداث وقانون الأطفال.	*1 * (1*	15	44.0	و سيد مد	p 100 p		
	قائمة مكتملة	15	14-6	مطبّقة 2000	مطبّقة 1999		الكويت
قانون العمل:	قائمة مكتملة	14	15-6	مطبقة مطبقة	مطبقة	مطبقة	لبنان
- 6 ساعات عمل كحد أقصى في اليوم				2001	2003	·	0.
- 4 ساعات عمل على التوالي كحد أقصى							
- استراحة لمدة ساعة على الأقل - لا عمل من الساعة 7 مساءً حتى 7 صباحًا - 13 ساعة راحة متواصلة بين يومى عمل							
- 1 عمل من الساعة / مساع على / تصبح - 10 ساعة (الحد للمواقعة بين يولمي عمل - لا عمل في أيام العطل الأسبوعية والرسمية							
- إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 21 يومًا (شرط أن يكون الشخص يعمل في المؤسسة لأكثر من عام)، منها 14 يومًا							
متواصلًا على الأقل							
- يمكن لمؤسسات التعليم المهني قبول الأطفال ابتداءً من سن 12 عامًا، في ظل ظروف معينة. المرسوم 2012/8987 (قائمة الأعمال الخطِرة لمن هم دون سنّ 16 عامًا ودون 18 عامًا)							
(10 0)-9 10 0 0)- (0	قائمة مكتملة	15	14-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	ليبيا
				2000	1975		
قانون العمل (2004)	قائمة مكتملة	14	11-6	مطبّقة 2004	مطبّقة مصبّقة	مطبّقة	موريتانيا
- الحد الأدنى لسن الاستخدام هو 14 عامًا - يسمح قانون العمل للأطفال الذين تبلغ أعمار هم 12 عامًا أو أكثر بالقيام بأعمال بشكل استثنائي في الصيد مع أفراد				2001	2001		
العائلة في ظلّ ظروف معينة: (1) تصريح من الوزير، (2) لا يؤثر على التعليم الإلزامي، (3) لا يؤثر على صحتهم							
وتطوّر هم الطبيعي، (4) لا تزيد عن ساعتين في اليوم. قائمة الأعمال الخطِرة (مادة 247 من قانون العمل مدمجة مع							
اللائحة الصادرة بقرار وزاري)	قائمة مكتملة	15	44.0	مطنقة	مطتقة	مطنقة	. 11
قانون العمل (65.99 لسنة 2003): - الحد الادني لسن الاستخدام	قائمه مكتمله	15	14-6	مطبعه 2001	مطبعه 2000	مطبقه	المغرب
- يحظر العمل الخطر ما لم يكن ثمّة تصريح خاص من مفتش العمل.				2001	2000		
- ما لا يقل عن 12 ساعة من الراحة الليلية المتواصلة (بما في ذلك من 9 مساءً إلى 6 صباحًا)							
- إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 24 يوم مُنافَ تَالأَحِ اللَِّيانِ الْمَرَّ اللَّهِ عِلَيْهِ مَا 12.40 مِنْ 12.40 مِنْ 2010)							
قائمة الأعمال الخطرة (المرسوم رقم 2.10.183 لسنة 2010) تم اعتماد تشريعات خاصة للعمال المنزليين والعاملين في القطاع التقليدي							
الحد الأدنى لسنّ العمل 16 عامًا لمدّة أقصاها 40 ساعة في الأسبوع للعمال المنز ليين (قانون 19.12 لعام 2016)							
قانون رقم 14.27 لسنة 2016 بشأن الإنجار بالبشر							
المرسوم رقم 2.17.355 لسنة 2017 تحديد عقود النموذج الأولى للأعمال المنزلية							

حدد المرسوم رقم 2.17.356 لسنة 2017 قائمةً بالأعمال المحظورة بما في ذلك الأعمال المنزلية لمن هم بين 16 و							
عدد المرسوم رقم 330.17.2 نسلة 2011 قائمة بالاعمال المحصورة بما في نلك الاعمال المتزلية لمل هم بين 10 و 18 عامًا							
قانون العمل 2003/35 قانون العمل 2003/35	قائمة الأعمال الخفيفة	15		مطنقة	مطبقة	مطبقة	عمان
- 6 ساعات عمل كحد أقصى في اليوم	(القرار الوزاري	10		2001	2005	-,	0
- 4 ساعات عمل متتالية كحد أقصى	(2016/217			2001	2000		
- استراحة لمدة ساعة على الأقل	(2010/211						
- لا عمل من الساعة 6 مساءً حتى 6 صباحًا - إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة 30 يومًا							
قانون العمل 2004 وتعديلاته	الحظر العام الوارد في	16	18-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	قطر
- 6 ساعات عمل كحد أقصى في اليوم (4 ساعات خلال شهر رمضان)	المادة 87 من قانون العمل			2000	2006	·	
- 3 ساعات متتالية كحد أقصىي "	والتي تنصّ على أن						
- لا يمكن قضاء أكثر من 7 ساعات متتالية في العمل	يُصدّر الوزير قائمة						
- لا عمل من غروب الشمس حتى شروقها "	مفصللة بالأعمال الخطرة.						
- لا عمل في أيام العطل الأسبوعية أو الرسمية							
	لا قائمة إنما الحظر العام	15	14-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	المملكة العربية
	·			2001	2014		السعودية
كانت الصومال واحدة من آخر ثلاث دول (الصومال وجنوب السودان ودولة فلسطين) وقعت على اتفاقية حقوق الطفل			14-6	مطبّقة	غير	مطبّقة	الصومال
على مستوى العالم.				2014	مصدّقة	2015	
يعرّف التشريع الفلسطيني عمل الأطفال بما يتماشى مع الاتفاقية رقم 138 والاتفاقية رقم 182 على الرغم من أنّها ليست	القائمة المحدّدة في المادة	15	16	غير	غير	مطبّقة	دولة فلسطين ^{iv}
دولة عضو في الأمم المتّحدة وبالتالي فهي ليست طرفًا في اتفاقيات الأمم المتحدة باستثناء البروتوكولين المدكورين.	(1) لقائمة الأعمال			متاحة	متاحة	2014	
	الخطِرة في قانون العمل						
بموجب القانون الفلسطيني، يكون التعليم إلزاميًّا من الصف الأول إلى نهاية الصف العاشر (من عمر 6 سنوات وما فوق)	في غزة والضفة الغربية.						
	الحدّ الأدنى لسنّ العمل						
	الخطِر هو 18 عامًا.						
حدد قانون العمل السوداني لعام 1997 قائمة الأعمال الخطرة في مادته (21) وعرض شروط عمل الأطفال في المواد	قائمة مكتملة (تتطلب	السودان 15	13-6	مطبّقة	مطبقة	مطبّقة	السودان
.27-21	التحديث)	جنوب		2003	2003		
	**	السودان 14					
قانون العمل (2010)	قائمة مكتملة	15	14-6	مطبقة	مطبقة	مطبّقة	سوريا
- 6 ساعات عمل في اليوم كحد أقصى				2003	2001		
- استراحة لمدة ساعة واحدة كحد أدني (ليست بالضرورة متواصلة)							
- 3 ساعات عمل على التوالي كحد أقصى							
- إجازة سنوية مدفوعة الأجر أمدة 30 يوم - اجتازة الأوادة الذير أمدة 30 يوم							
- استثناء: الأحداث الذين يعملون في الصناعات المنزلية التي تقتصر على أفراد العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو الأخ							
او العم. الأرد 20 م 15 م الاردوم المراد المرد عن 150 م 15							
المادة 16 من قانون العلاقات الزراعية رقم 56 "تحظر تشغيل الأطفال في الأعمال الزراعية قبل سنّ 15 عامًا، كما لا							
يسمح لهم بالدخول إلى أماكن العمل". القرار 2006/972 (قائمة الأعمال الخطرة)							
الغرار 2000/972 (قائمة الأعمال الخفيفة في الزراعة) القرار رقم 2007/297 (الأعمال الخفيفة في الزراعة)							
القرار رقم 129/1/20 (13 عمان الحقيقة في الزراعة) قانون العمل	القائمة مكتملة ومحدّثة في	13	14-6	مطنقة	مطنقة	مطنقة	تونس
قانون العمل	عام 2020	14	14-0	2000	1995	سعبت	تو تس
- الحد الديني على الاستخدام هو 10 علمه بالسناع الاعمال المعربية والعمل في موسسة عالية (بعد في دعت الزراعة) ولكن التعدين محظور) أو في إطار التعليم.	2020 80	16		2000	1000		
وهن المحقور) أو في إنجاز المحليم. - المادة 55: ألا يقل العمر عن 13 سنة للأعمال الزراعية الخفيفة							
- المحدد 100 المد يون المحروط 100 المد المحروب المدين	L		l .				

- المادة 56: الحد الأدنى لسنّ الاستخدام هو 13 عامًا للأعمال الخفيفة غير الصناعية وغير الزراعية لمدة ساعتين كحد							
أقصى في اليوم (لم يتم إصدار قائمة الأعمال الخفيفة بعد بالإضافة إلى عدد ساعات العمل للأطفال الذين تتراوح أعمار هم							
بين 16 و18 عامًا)							
- المادة 77-78: تحظر الأعمال في التعدين واستغلال المحاجر وايداع المعادن القديمة وتحويلها على جميع الأطفال ممن							
هم دون سنّ 18 عامًا.							
- المادة 65-66: الأعمال الليلية ممنوعة. 14 ساعة متواصلة للأطفال دون سنّ 14 عامًا و12 ساعة متواصلة للأطفال							
الذين نتراوح أعمار هم بين 14 و18 عامًا							
- المادة 67: يُسمح بالأعمال الليلية للأطفال الذين تتراوح أعمار هم بين 16 و18 عامًا في حالات استثنائية							
- قرار وزارة الشوّون الاجتماعية بتاريخ 19 كانون الثانّي/يناير 2000 (قائمة الأعمال الخطرة) المحدث في نيسان/أبريل							
2020							
قانون رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل. مادة 14:	قائمة مكتملة	15	11-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	الإمارات
1- يحظر تشغيل الأطفال قبل سنّ 15 عامًا.				2001	1998		العربية المتحدة
2- يحظر استغلال الأطفال اقتصاديًا أو تشغيلهم في أي نشاط خطر سواء كان ذلك بطبيعة العمل أو بسبب ظروفه.							
المادة 38 (2): يحظر تشغيل الأطفال في ظروف غير قانونية.							
القرار الوزاري رقم 56/2004 (المعدل بالقرار الوزاري رقم 11/2013) - 6 ساعات كحد أقصى في اليوم - 4	قائمة مكتملة	14	14-6	مطبّقة	مطبّقة	مطبّقة	اليمن
ساعات منتالية كحد أقصى - استراحة مدنها ساعة واحدة على الأقلّ - لا عمل من الساعة 7 مساءً حتى 7 صباحًا - عطلة				2000	2000		
أسبوعية لمدة 24 ساعة متواصلة - 40 يوم إجازة سنوية مدفوعة الأجر (30 يومًا متواصلًا) على غرار العمال الأخرين							

ملحوظة. أ) دخلت جامعة الدول العربية ومكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح في اتفاقية تعاون في 22 سبتمبر/أيلول 2014 لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في العالم العربي. ٧ ب) وقّعت جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 التي تلزمها بحظر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة - الفقرة 3 (أ).

أ تملك معظم البلدان قائمة الأعمال الخطرة. ومع ذلك، قد تكون هذه القوائم غير مكتملة. لا تغطي دائمًا جميع أشكال عمل الأطفال الخطرة في بلد معين. وهذا ينطبق بشكل خاص على عمل الأطفال في الزراعة وعمل الأطفال في الشوارع والأعمال المنزلية. في بعض البلدان، لا يجرّم القانون الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال و/أو استخدام الأطفال في الاتجار بالمخدرات.

ii ينص قانون العمل على أنّ الحد الأدنى لسنّ الاستخدام هو 14 عامًا، بينما ينص قانون الطفل على أنّ الحد الأدنى لسن الاستخدام هو 15 عامًا. يقوم قانون الطفل محلّ قانون العمل لأنه أحدث تشريع. التغييرات في قانون العمل السابق.

ان تتمتع السلطة الفلسطينية بوضع مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. في أبريل/نيسان 2014، قدّم مسؤولو السلطة الفلسطينية رسائل الانضمام إلى 15 معاهدة من معاهدات لأمم المتحدة إلى مسؤولي الأمم المتحدة بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. في ديسمبر/كانون الأول 2017، انضم مسؤولو السلطة الفلسطينية إلى بروتوكول باليرمو بشأن الاتجار بالبشر والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

https://childrenandarmedconflict.un.org/2014/09/league-of-arab-states-takes-steps-to-better-protect-children-affected-by-armed-conflict/v https://news.un.org/en/story/2014/09/478122